









شرح المسجدة



٢٢

١



والسبب لذلك علم من تعريف الاسم فيها **جعل اللفظ** **والا على ذلك المعنى**  
المتقدم في التعريف المذكور المعبر عنه بالمسمى فهي مرادفة للوضع ومباحة طويلة  
مذكورة في المطولات اما التسمية عرفاً فهي تخص بعض اقسام الاسماء لغة المتقدم  
تعريفه بالاسم كالايجي وانتقوا في جواب هذه المسئلة المنقول عنها  
**بسم الاسم عين المسمى او غيره** **وهي مسئلة طويلة** باختلاف العلماء من جوابها  
مع استدلال كل على جوابه لا تختمها بطولها بما ذكره **المقدمة** الموضوع على  
الاختصار اللائق به الاقتصار على المختار في جواب عنها وقديسه بقوله والمختار  
في الجواب انه ينزه عنه **الاصطلاح** في الاسم والمسمى في السؤال بانه لم يرد بها غير  
ما يتبادر منها من ان المراد بالاسم لفظ زيد مثلاً وبالمسمى مدلول الذي هو الذات  
المشخصة اما اذا اريد بها غير ذلك بان اريد بالاسم المدلول الى المفهوم  
والمسمى الذات من حيث هي لما صدق في الجاه والذات باعتبار الصفة عند  
الاشعري او هما عند غيره في المشتق فالمتن في الجواب تفصيل يعرف هو  
وما من من بحر المسئلة **وقد حرر السعد التقياني في ماسية** على اكناف  
**عند الكلام على قوله تعالى وعلم ادم الاسماء قال** **وقد بحثت الفرق**  
**من زيادة في شرح الباء** بما حصل ان الاختلاف في الجواب لفظي لانه  
ان اريد بالاسم لفظ زيد مثلاً وبالمسمى مدلول المتقدم فهو غير قطعاً وبالاسم  
المدلول وبالمسمى غير فهو في الجاه عين المسمى قطعاً اذ لا يفهم من اسم من مثلاً سواء  
وفي المشتق على قول الاشعري في السابق غيره ان كان صفة فعل كالتالي

ولا عين اي زائدة عليه ولا غيره اي غير منفك عنه ان كان صفة  
ذات كالعالم وعلى قول غيره السابق ايضا عين كما في الجاه وهو بحر حسن  
البحث الثاني في بيان الابدان بالاسم مع اشتغالها عليه ابتداءً  
في ضمن جواب سوال مقدر فقديسه ان يقال المبتدئ بالاسم ليس  
مبتدئاً بذكر الله اذ انما اسم مانع من ذلك فلم يقل بالله بدل بسم الله  
فيها ليكون ابتداءً مع بذكر الله جواباً انه **انما لم يقل الله بدل بسم الله فيها**  
**لانه اذا قال بسم الله كانه قال بالله لان كل حكم ورد على اسم من الاسماء**  
**فهو محمول على انه وارد على مدلوله** لانه الظاهر منه فلا يحمل على انه وارد على نفسه  
الابقريه كما منناع وروده على مدلوله عند الحكم قول النجاشي ضرب فعل فان الحكم  
بالفعلية في انما هو وارد على ضرب نفسه لا على مدلول من الحدث والزمان  
بقرب من امتناع وروده عليه اذ الفعلية المحكوم بها انما تصف بها عنده  
اللفظ فان قلت كيف حكم على ضرب في التركيب المذكور بانه فعل والمحكوم عليه  
لا يكون الا اسماء قلت ذاك في المحكوم على مدلول المحكوم عليه نفسه كما هنا فلا  
يلزم ان يكون كل يكون فعلاً وحرفاً وغيرهما كما قال ابن مالك وقول جميع منهم الرضي  
المحكوم عليه فما ذكر ليس هو ضرب نفسه بل ضرب اخر مدلول عليه به قالت السبكي  
رحمه الله ليس يصح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليس  
بالوضع قطعاً لبثوتها في الالفاظ المهمة كقولك حبس مملوك ودعوى وصنع  
المهمات للمدلالة على انفسها لا يقدم عليه من له مسكة في مباحة الالفاظ  
والتحقيق ان الالفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية في انفسها



بل بالقياس الى ما وضعت في بارزائهما من الجاني فاذا اردت ان يحكم على لفظ  
 ما ثبت له في نفس وتلفظت به واجريت الحكم وقت ضرب مثلكم من ثلاثة حرف  
 لم يكن هناك ضرب والاعلى شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفس  
 محكوم عليه بذلك وقد اضر في ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا  
 حكمت على لفظ بالقياس الى ما وضع له وعين بارزائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم  
 يكن المحكوم عليه الا نفس تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به متفاداً  
 له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعاً للمعناه انتهى **وذلك**  
 الحكم الكلي المذكور الموجب باظهاره لانه اذا قيل ذكرت اسم زيد الذي  
 هو خبر من جذباته فليس معناه المحكوم عليه انه ذكر لفظ الاسم هو انه ذكر  
 لفظ زيد بالاضافة اليما فيه لان مدلول اسم زيد الوارد عليه الحكم بالذكور  
 مدلول اي مدلول اسم زيد كما هو ظاهر هو امر في تعريف الاسم **اللفظ الدال**  
 عليه بحجب الواقع لفظ زيد فحمل الحكم الوارد على اسم زيد على انه وارد وان اظهر علم زيد  
 ذلك فيما ذكر بالوجوب المذكور فكذا يقاس عليه في ذلك بسم الله انتهى  
 الذي هو اصل بسم الله الصادر من ابتداء فعل به على احد الاوجه السابقة  
 فيه فيقال وان لم يكن على الاسلوب السابق ليس معناه المحمول عليه ابتداء  
 بلفظ بسم الله بل معناه ابتداء بمدلول اسم الله وهو ان اراد بسم الله اللفظ  
 الدال على خبر ذات الله لفظ الله بالاضافة اليما فيه **فكان** اي المبتدئ  
 بسم الله المقدر بسم الله ابتداء على امر قال والحال هذه **باسم الله** اي  
 روح بنوح عليه السلام ان يقال اذا كان الامر كذلك فلم لا يات به نفس جوابه

انه انما لم يأت

انه انما لم يأت به بل اتى بالدال عليه تحريزاً بعد الايمان به والايان بسم الله  
 عليه عن ايهام السامع عند الايمان به اراده الحكم عن مدلوله بالقسم به الذي هو  
 اظهر من بسم كذا قيل وليس مراد او انما المراد الحكم على لفظه بالابتداء  
 سبحانه بالابتداء بمدلوله الاعلى يعني البركة والاستعانة به ومع ذلك فليس  
 مراد **وتجسلاً** بذلك **لكنه** الاجمال الاول والتفصيل بعد منشؤه اليه النفس  
 عند الاجمال المتقدم عليه وتلك النكتة ان تكون اوقع في النفس لخص  
 لها لتتوفا اليه وهذا امر في كون الاضافة بياناً للمبنى عليه قوله السابق وهو  
 لفظ الله ان لم يقدر على الوجوب السابق فيه المبني على انها غير بيانها الموافق لاتباع  
 المضاف اليه بالرحمن الرحيم كما لا يخفى ولقوله واستعار بذلك كون اسم في  
 بسم الله الماتى به مفرد مضافاً بالتعظيم المقصد **كون التبرك** ان جعلت التبرك و  
**والاستعانة** ان جعلت لها جميع اسم الله تعالى البعث الثالث في الخلاف فيما  
 استحق منه المبني عليه الخلاف في اصله وقد ذكره بقوله والاسم عند البصير من شئ  
**في السمع وهو العلق** معنى دورنا والمناسبة في المعنى المشترك وجوداً بين المشتق  
 والمشتق منه موجودة بينهما لا اى الاسم مما صدق كزيد مناسب للسمو في معناه وهو  
 العلول لا يدل على سماء فتسبب لالتة عليه **يعلم** من حفيض النخا الى منجبة الظهور فقوله **وهو**  
 عطف تفسير وعلى هذا فاصل عنهم سمو يوزن فعل قال النجاشي في شرح المفصل  
 بسكون العين مع كسر الفاء او ضمها لاعم فتحها والالجع على فعول كفسوس وفلوس ولم  
 يسمع قال اجاز قوم فتح القامع فتح العين كما في ابن نمى على في كمال في اخوات  
 العشر عندهم فحذف بحذف عجزه ثم تعويض همزة الوصل عنه عند الابتداء بعد



تسكين اوله توصلا للنطق بالسكان المتعذر والمنعسر عنه على القولين وذلك  
 فصار وزنه افغ فظهر ما ذكره تسكين اوله على ان العلامة الاكمل قال لا حاج  
 الى ان يعلل بشي لان وايل هذه الاسماء وغيره من حروف المباني الاصل فيها  
 السكون فلا يحتاج بتسكينها الى علل وانما يحتاج الى ذلك تحريكها وفيه شئ  
 وعند الكوفيين مستق من الرسم وهو العلامة يعنى والمنااسبة المستطرد وجود  
 بين المشتق والمشتق منه موجودة بينهما لانه اى الاسم اى ما صدق كما **علامة على**  
**سماء** لانه دال عليه وذلك هو العلامة عليه اذ علامة الشئ هى الدالة وقوله في الرسم  
 اولى منه قول غيره من السمة وان كان الرسم اصل السمة لسلامته ما يرد من اتحاد  
 لفظ المشتق منه الشئ واصلي المخالف للغالب وان كان غير مصر اكتفا بتغايرها  
 اجتنادا فان اصله عندهم ذلك ثم عمل فيه كما عملت اخواته العشرة عندهم فحذف  
 اوله تخفيفا ثم عوض عن سمة الوصل عند الابتداء توصلا للنطق بالسكان كما  
 فصار وزنه اعل **فان قلت** جعلها عوضا عند الفرقين بنا في اسقاط الراج  
**قلت** ممنوع وانما المتناهي له جعلها بدلا وهما لم يجعلها كذلك وانما جعلها عوضا  
 وهو غير مناف كذلك اذا افترض من تكميل الكلمة لا اقامة حرف مقام الحذف  
 ومن ثم لم يزم في التعويض عن غير الحركة جعل العوض في موضع المعوض وبيرزج  
 من غير التوق الاول لكن قال بعض الفرق النان ان الهمزة الماتى بها عن الحذف  
 انما هى همزة قطع انى بها بدلا عنه كما فى اعاد واشح لكن لما كون استعمال الكلمة  
 عموديت تلك الهمزة معاودة الوصل عليه فوزنه جتبه كوزنه قبل فاعل **واجب كل**  
**منها** اى من الفرقين **على مداهم السابق** **بما يظن ان قوله** فلا يلى بحذو المقدم

الى على

التى على سبيل الاختصار وانما يلى ذلك مع بيان الراج من المدغنين  
 ورد ما اجمع به على الاخر بالمطولات والمقصود من ان مدعى الاول ارجح مدعى  
 الثانى من جهة التصريف وان كان من جهة المعنى غير ارجح من بل مساو له فى  
 اسما عن الله ودونه فى اسما فظهر ما مر قول ابى جيان انه من هذه الجهة ارجح منه فى اسما غيره  
 نظره فيه الى غير ذلك فتباطر ذلك لسلامته مما يزم على الثانى مما دونه تخالفه للمعروف  
 فى مثل عندهم من نحو عنه ولما اختلفت لتصرفه على سماء واسما وسمى وسميت وادعا الثانى  
 ان فى ذلك قبل ما كانا والاصل واسما واداسم ووسيم ووسمت تكلف لان  
 القلب خلاف الاصل فلا يصار اليه ما لم يمع ضرورة اليه ولا ضرورة هنا على انه غير مطرد  
 كما صرح به ابو البقا البشت الرابع فى لغاه وقد ذكره بقوله **وفيه** اى فى الاسم  
**لغات اسم بضم** الهمزة وكسر او سم بحذف الهمزة **وضم السين وكسرها** قال  
 الكسائى العرب نقول اسم بكسر الهمزة وضمها فاذا طردوا الالف قال الذين  
 لغتهم كسر باسم بكسر السين الذين لغتهم ضمها سم بالضم انتهى وقال السين فى ترحيب  
 اللغتين ما حاصله انه استغنى عن زيادة الهمزة بتحريك الساكن فى الابتداء وجعل الراج  
 تابعا لثرك ايضا ثم تارة حركت بالكسرة لانه الاصل فى تحريك الساكن ولانه حركة الاصل  
 الذى هو سماء على الراج وتارة بالضم ليجري نقصان لانه ولانه حركة اصل المذكر ايضا كما مر انتهى  
**وسما بضم السين** مقصود **اكسدي** **وسما** بكسر كذا كذا **كرضى** **وسما** بضمها كذا كذا  
 كفى وقد جمعها بعضهم فى قوله فى الاسم سبع لغات كلها سمعت فاننى قد نظمت اكل مر بجللا  
 اسم بضم وكسر مع سم بها وفى سمي ببلات جسا نصلا **وفيل** بل فى لغات عشر اسم **وسم**  
**وسما** بالقصر **تثليث** حركات **لها** فهذه تسع حركات ممن ضرب ثلاثة فى ثلاثة



والعاشرة **سما بالفتح** لا اولها والمد لا آخرها وقد جمعها بعضهم في قوله لغنا لاسم قد حوينا  
الحرف في بيت شعروا بهذا الشعر اسم وحذف عزة والقصر مثلنا ثم **سما عشر المبح**  
الخامسة **موجب حذف** الفه خط مع فحالفه لليقاس من ان كل كلمة كتبت على صورة لفظها  
بتقدير الابدائها والوقف عليها وقد ذكره بقوله وحذف الف المعبر عنها فيها مرة بالهزة  
ولو عبر عنها بها كان اولى لانها المرادة لا قسيمتها اللينة المنصرفة اليها عند الاطلاق  
اسم المقسم وسوا الف لكنه غير في كل ما يناسب المعبرين من الهزة فيما مر من سببه  
لنطق المعبر ثم ومن الالف هنا المناسبة لصورة الخط المعبرة هنا لان الهزة في الخط صورة  
الالف كما كتبت في باسم ربك **بسم الله** من البسطة المبتدأ بها غالب صور القرآن خط  
كما حذف لفظا كني ذاك غالب للاستغناء عنها بالباء وهذا كثر استعمالها اي كتابتها  
في المناسبة لها التخفيف بخلافها ثم كانت في ذلك بخلاف نحو **بسم ربك** من قوله تعالى افرا  
**بسم ربك** مما اضيف فيه اسم الى غير لفظ الله عند القرآن وعند الاحتشاش مشدودا بها  
اي **بسم الله** من **بسم الله** المبتدأ بها غالب سور القرآن في حذف الف اسم فيها خطا **بسم الله**  
من قوله **بسم الله** او **بسم الله** من قوله **انه من سليمان** **وانه بسم الله الرحمن الرحيم** لانها  
وان كثر استعمالها فيه لكونها لم يكتب في القرآن الامة واحدة لكن **لشبهها** صورة  
الخط بها فمثلها غيرهما مما يشبهها صورة وان لم يكن في القرآن فخرج مما مرني نحو **بسم ربك**  
عند الف او نحو **بسم الله** ما جرى فيه اسم بغير الباء فالحاصل ان موجب حذفها من **بسم الله**  
من البسطة المبتدأ بها غالب سور القرآن كثر استعماله في جملة غير شبيهها لصورته  
**فان قلت** قد علم من ذلك جواب لم حذف في اسم في **بسم الله** دون نحو **بسم ربك** وكما سمع الله  
مع انها في الجميع هزة وصل القياس عدم حذفها كما مر في جواب **لم حذف في اسم في بسم الله**

دون الله والرحمن والرحيم في البسطة فلم تحذف منها مع انها في الجميع هزة وصل  
القياس عدم حذفها كما مر اذ لم يعلم جوابه من ذلك كما لا يخفى قلنا جوابه ان ذلك  
ليس الموجب وانما هو اتباع لخط المصحف الغنا في فلا يسأل عما موجب مخالفة للقياس  
اذ خطان لا يقاسان اي لا يلزم ان يوافق القياس خط المصحف الغنا في خط العرضيين  
وفي ذلك ثمة لسقوط السؤال الاول ايضا لكن اجاب بعضهم عن السؤال الثاني  
بعد جوابه عن الاول بما مر بان موجب ذلك اتصال الباء باسم وانما اجابا به بحيث لا يمكن  
فصلها عنه بخلاف قبل كل كلمة الله والرحمن والرحيم فليس متصلا بها كذا كذا يمكن  
فصل عن باء الوقف عليه في الاملاء والاستعلاء او قد قال بعضهم لا حذف وانما الباء دخلت  
على اسم بمداولة او ضم ثم سكن او قرأ من نوال الكسرات والاتصال من الكسرة  
الى الضم على القول بالحذف فانما طولت الباء كالالف لئلا يطولها المذكور على حذف  
الالف المحذوفة او لتخفيف الحرف الذي ابتدئ به كتاب الله ثم طرد في غيره واما على  
القول بعدم الحذف فانما طولت للثاني فقط كما هو ظاهر المقصد الثالث في الكلمة  
الثالثة في البسطة وقد ذكره بقوله والله يتعلق به اربعة بباحث البحث الاول في علمه وسماء  
الذي هو علم عليه فذكر ان بالقبلة التقديرية كما سياتي تحقيقه لاسم غير عالم ولا  
صفة وسياتي الخلاف في اصل امر اسم او صفة وعندك عز قول غيره اسم الى قوله علم  
مع ان المراد منه لا غيره من اقسام العلم للتصريح بالعلية المرادة لا احتمال في كماله لان  
ليزاد به ما قبل الصفة وليس مراد اذ انما المراد اسم علم وضعه سماه تعالى على البرج او غيره  
بعد تعطف بصفاته الكافية في ذلك على ما يلزم على الذات المراد بالهوية الخارجية لا الحقيقة  
ولا مقابلة الصفة وهو يستعمل استعمال الحرف فيون واستعماله اي في ذكره من قوله



الواجب الوجود لذاته المستحق لجميع المحامد لا غيره فلا يستحق شيئا منها وانما فوضي  
من الصفات الجسدية المستحق عليها انما هو به فهو المستحق له بالحقيقة وسياتي كذلك  
من يدقق والمحامد جميع محمد بكسر الميم بمعنى الحمد وانما خص بالذكر في تعيين الذات  
من صفاته تعالى وجوب الوجود الذاتي المنصرف اليه مطلق الوجوب والاستحقاق  
جميع المحامد لا نطوكل منها على جميعها مع دلالة الثاني على اختصاصه بجميع الصفات الجسدية  
كما عرفت بالبحث الثاني في اصل وفيه بنا على الراجح انما مرادنا عن مستحق خلاف مبنى على الخلاف  
فيما استوفى فيقول لاه بنا على قولي استحقاقه من لاه بلبه اذا علا او من لاه اذا اجتب  
ثم عمل فيه بما تاتي وقيل لاه بنا على قولي استحقاقه من لاه اذا فرغ او من لاه اذا طرب  
فابدلت واوه منزهة كما في اعانم عمل فيه بما تاتي وقيل وهو الراجح نصا ومعنى البناء على احوال  
استحقاقه من لاه اذا عجد وهو الراجح والاه اذا اقام والاه اذا تخر والاه اذا اجتاج والاه  
اذا اسكن والاه اذا اوع والاه اذا قرع فهو على هذا والثاني فعال بمعنى يفعل ثم ادخل  
عليه حرف التعريف فصار على يدين القولين الاله فهو على الثالث الراجح اصل الثاني وهو  
ان كان كلام الله مبنيا عليه المراد بقوله واصل الاله ثم حذف الهمزة الموجودة فيه  
من اصل الاول ما على غير قياس بدليل لزوم الادغام والتعويض اذ لو كان على القياس  
لما رما اذا المحذوف لذلك بمنزلة التائب او على القياس بان حذف تخفيفا بعد الفاعل كنهها  
على اللام قولان قال السيد وعلى ايها فلزوم ما ذكر المستدل الاول من خواص هذا الاسم  
الذي يتنازه عن نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات بالايوجد فيه وبعد  
حذفها عوض عنها حرف التعريف الذي ادخل عليه قبل حذفها على اي يمين الذي  
هو الاصل الاول بان قصد ذلك فيه وكثرة عوضا عنها وجب قطع الهمزة سواء قلنا انها

مادة وهو ظاهر اوليست منه وانما اجعلت للنطق بطريقها منه تجري الحركة قلبها مدخل في  
التعويض لكن القطع محقق بالنداء ذلك لانها فيه تنحصر للمعوضية ولا فلاح معها سأل  
تعريف اصلا حدن ان اجتماع معرفين وفي غيره تجري الهمزة على اصلها وما اشهر من ان  
وجه قطعها في ذلك لزومها وصيرورتها كالجزئي قال السيد يروى قولهم شذوذ اياها  
حيث لم يحذفوا قطعها مع فيه انها جرح مضحك عنها معنى التعريف وذلك لان الحافظة  
على الاصل واجبة لم يعاير من موجب قولي التعويض فيما نحن فيه قال السعد التنازع وقد  
يقال في قطع الهمزة ان يروى به الوقف على حرف النداء فيقال للاسم ثم جعل بعد ما ذكره  
الحذف والتعويض وكذا الادغام على تلك الذات المحصورة بالغلبة التقديرية  
بعد ان جعل قبل ذلك بعد دخول حرف التعريف علما عليها بالغلبة الحقيقية بعد ان كان  
قبل دخوله يطلق على غير ما كما حقه السيد وعمره وسياتي الفرق بين الغلبتين في المقصد  
الرابع ان شاء الله تعالى وادعى الباقي ان الهاء مخصوص بالذات المحصورة لا يطلق على غير ما  
من تعنيهم في كفرهم نظرا بما تاتي في الرجز والاطال في ذلك وهو حسن وان كان مخالف كلامهم  
تبيين ما ذكره بعلية الله هو احد قولين مبنيين على القولين في اصل المذكور هل هو اسم صفة  
فقبل صفة فهو اسم ليس بعلية الله بصلب الينصا وروى قال لكنه لما غلب عليه سبحانه  
بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل النجم والعقبة اجري تجري العلم في اجر الوصف  
عليه وامتناع الوصف به وعدم احتمال التسمية اليه وقيل اسم فهو علم وعلية  
الترخيص وهو الراجح وقد استدل الرخصي على سميته اصل ما به يوصف ولا يوصف  
به لانقول شيئا له وتقول له واحد قال السيد ونحقيقه ان الاسم الى المقابل  
للفعل والحرف وقد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم بها فيكون مدلوله مركبا



من ذات مبهمة لم تلاحظها خصوصية اصلا في صفة معينة فيصح اطلاقه  
على كل منصف بهذه الصفة ومثل ذلك يسمى صفة ذلك المعنى المعبر عنه يسمى  
مصححا للاطلاق كما لمعجود مثلا ويلزم ذكر موصوف مع لفظا او تقدير لتعيين  
للذات التي قام بها المعنى في موضع لذات معينة ولا يلاحظها معنى من المعاني القائمة  
بها فيكون اسما لا يشبه بالصفة كمن سئل ابل في موضع لها او يلاحظ في الوضع معنى  
له نوع تعلق بها وذلك على قسمين الاول ان يكون ذلك المعنى خارجا عن  
الموضع وسببا باعثا لتعيين الاسم باثره كما حر اذا جعل علما لذات فيه  
حرمة ان في ان يكون ذلك المعنى داخل في الموضوع لا في كونه ذات معينة ومعنى  
مخصوص كاسماء الاله والزمان والمكان وبذلك القسمان ايضا من السماء والمعنى  
المعتبر فيهما منج للتسمية لا مصحح الاطلاق فلا يطرد ان في كل ما يوجد فيه ذلك  
المعنى ولا يقع ان صفة شئ لكن ربما يشبهان بالصفة والآخر انما يشبهان  
لان المعنى المعبر في الوضع داخل في مفهوم كل منهما ولبيان الفرق انهما لا يوصفان  
ولا يوصفان على عكس الصفات وحيت وجد في الاستعمال الواحد ولم يوجب  
شئ له مع كثرة دوراته على الالهة عرف ان من السماء دون الصفات وهكذا حكم  
سحاب وامام وسائر ما اعتبر فيه المعاني مع خصوصية بالذات انتهى **قاعدة**  
تفهم اي تغلط لام الله اذا انفتح ما قبله وانظم لا اذا انكسر فلا تفهم خبيثة اتفاقا  
كما قال السعد النفاذ في غيره اي من القرآن فلا يخلو لفظا بالبيضا والى ان غم  
قولا بتفهمها مطلقا انتهى المبحث الثالث في الخلاف في كونه عربيا او معربا وقد  
ذكره بقوله **وسمى** الاصل والخال **عربيا** وضع لمسماه في اللغة العربية **الكفر** من العلماء

**وزعم** ابو زيد **البصري** **المعبر** انه في الاصل **عرب** متبديا للرأى اعني وضع اصله للذات  
المخصوصة في اللغة البعثة وهو لا يابا بالمدغم عبرة العرب اي استعملته في ذلك بعد  
غيره بخلاف حرف المدغم او خال عليه وعلى هذا القول **فصل** انه في الاصل **عربي**  
بكر العين اي عبراني **وقيل** **سرياني** قال الباقييني وهذا القول يعني القول انه اعني لا  
يلتفت اليه ولا دليل عليه اذ لا يصار الى نبات البعثة بغير دليل انتهى وعليه  
فليس مستحق جزاء وعلى الاول ففي كونه مستقفا قولان ارجحهما انه مستحق وعليها مر  
من الاقوال كما تقدم ثم اطلاق المعرب عليه على القول به مبني على اطلاق المعرب  
علم الذي استعملته العرب فيما وضع له في غير لغتهم وظاهر كلام ابن السبكي  
في جميع الخوامع انه لا يطلق عليه حيث عرف المعرب فيه بانه لفظا غير علم استعماله  
العرب فيما وضع له في بقرينة قوله **عقبة** وليس **الفر** غير لغتهم الا ان يحل  
على انه تعريف للمعرب المختلف في وقوعه في القرآن بقرينة قوله **عقبة** وليس  
في القرآن وفاقا لثاني دابن جرير والاكبر اذ لا خلاف في وقوع العلم  
الاعجمي فيه كما بهرهم واسماعيل وفيه نظر اذ ليس كل علم اعجمي استعماله  
العرب فيما وضع له في اللغة البعثة معربا وانما يكون معربا بعد تفسيرهم له لتصح الحاجة  
باختصار البعثة في المعرب وكان ابن السبكي استغنى عن اجتنابه بقوله  
غير علم بناء على الغالب من عدم تفسيرهم للعلام البعثة فان ثبت تفسيرهم لواحد  
منها كان معربا. المبحث الرابع في الخلاف في ان اسم الله الاعظم هو او غيره للمبني  
ذلك على الخلاف الرابع من ان اسم الله ذلك وان الله لم يتأثر بعلم  
وقد ذكره بقوله **قال السبكي** من انك فيعه **والكراه** العلم القائلين بذلك



جروا على **الاسم الاعظم** لله تعالى قال الفخر الرازي وهو الاقرب  
 عندى لا عظيمنة مدلوله الذى هو الذات الشريفة على اول غيره ومن ثم لم يطلق  
 على غيره ولم تضاف الاسماء الا اليه في قوله تعالى **والله اعلم** **الاسم الاعظم** **الاسم الاعظم** **الاسم الاعظم**  
 على انه غيره واختاروا في تعيينه على قول كثيره منها ذكره بقوله واختار النودى  
 بقوله **الاسم الاعظم** انه الذى يقوم الى الابد القاييم المتبدل الخلق وحفظ  
 فيقول من قام بالامر اذا حفظ قالى النودى ولذلك لا يكون الاسم الاعظم  
 عز وحروده فلم يرد الا قليلا منصوب بزعم الى قص في قوله متعلق بى روى  
 لم يرد في القرآن الا في قليل من الموطع فضل بقوله في ثلاثة مواطن البقرة وال  
 عمران وطه ومقابل الراجح المبنى عليه الخلاف المذكور قول بان من اسما الله ما هو  
 اعظم لكن الله استأثر بعلمه ولم يطاع عليه احد من خلقه كما قيل بذلك في ليلة  
 القدر وفي سنة الاجابة يوم الجمعة وفي الصلاة الوسطى وقول بان ليس من اسما الله  
 ذلك بل كلها عظيمة ليس اعظم من بعض نظير ما قيل في القرآن من ان بعض  
 ليس فضل من بعض ووجه فيها ظاهر لفظ لفظ لصريح السنة الواردة بذلك  
 نعم يمكن جعل الخلاف في الثاني لفظيا اذا مراد النافين لا فضلية بعض القرآن  
 على بعض اخذ من كلامهم فيها من حيث كونه صفة لله تعالى وهذا لا يخالف بين  
 المنبتون لها لانهم ائتمروا من حيث النواب ونحوه جابين في حدوده جعفر  
 الصفاق والحنيفة وغيرهما ان الاسم الاعظم يختلف باختلاف حال الاعرف لكل  
 اسم من اسمايه تعالى دعا البعد به ربست فرقان بحر التوحيد بحيث لا يكون في فكره  
 غير الله فهو الاسم الاعظم بالنسبة اليه وقد قيل بويريد البسطا على غير الاسم

ع الا اعظم فقال ليس له حد محدودا نه هو فراغ قلبك لوحدة فاذالت كذلك  
 فادفع الى اسميت فانك نصير الى المتبرق والمغرب بحسب اعظيمة اسم الله  
 اما باعتبار مدلوله كما يفهم من كلام الفخر الرازي او باعتبار ثواب الداعي به كما صرح  
 به ابن جبان واقول وباعتبار ما ورد فيه من انه يجاب دعائه وعابه اى عاجلا  
 انتهى المقصد الرابع في الكلمتين الاخيرتين في البسملة وجمعها في مقصد واحد لا شرا كما  
 فيما بان فيهما وقد ذكره بقوله **والرحمن الرحيم** يتعلق بهما مجازا لا اول لفظهما نوعا  
 واشتقاقا فذكر انهما **اسماء** بنية اسم بالمعنى المقابل للفعل والحرف والمراد انهما  
 صفتان مشبهتان للدلالة على **المبا** **الرحمن** المدلول عليهما وان كانت  
 المبا لفة في الاول لا يزيد منها في الثاني على ما يات وقوله من رحم متعلق بينيا فان قلت  
 كيف يصح بناءهما من رحم ان كان فعلا ما ضيا لا مصدرا بنظم الراوسكون الى على  
 الصحيح من ان الصفة مشتقة كالفعل من المصدر لان الفعل قلت اما بان يراد بقوله  
 من رحم من مادته اى مصدره رحمة او مرحة ادرحم لانفسه وانما اختار واصينغة الماكر  
 على المصدر الحكمة هي التنية على الحروف والمعبرة في الاشتقاق اذ بعض المصادر  
 كالحرف والفتول يشتمل على حروف لا بغير فيه واما ان يراد وهو الموافق لكلامه  
 الا في بقوله بنيا اخذ الاشتقاق والاخذ وسع دائرة من الاشتقاق هذا  
 والتحقيق بنا على الصحيح المذكور ان اشتقاق الصفة من المصدر انما هو بواسطة  
 اشتقاقها من الفعل فهو المشتقة هي منه بلا واسطة وياتي نظير ذلك فيما  
 مر في البحث الثاني من المقصد الثالث فان قيل الصفة المشبهة لا تبين من الافعال  
 لازم فيها مسوغ بنى الرحمن والرحيم مع كونها صفتين مشبهتين كما



مر من رحم مع كونه معنوا بالقلنا **بسم الله الرحمن الرحيم** بان يقصد اثباته كونه  
من غير اعتبار تعلقه بفعل فيكون حايلا منه لفظ وتقدير كقولك فان يعطى لمن  
نفي عنه الاعطاطا ففى عنده اعطى الدين **بسم الله الرحمن الرحيم** حقيقة باخراج  
من باب فعل ما بك **بسم الله الرحمن الرحيم** بالذي هو لازم لا اختصاصه بفعل الفاعل  
الذي هو لازم بان يجعل منه ويندر في باب الملاح والذم وهذا الجواب عن ذكره السيد  
كأنه في وسبقة في نفيه السيد ويرجع ما صلا الى منع دعوى انها مبنيان من جهة بك  
وانه بما مبنيان من رحم بل فله المنقول منه وما ظهر من الاول من اول فيه نظرا فيسنة  
احراز ذلك في كل فعل مع وكما هم يخالفه وارادة الى قوله من الرحمن والرحيم  
عيا من معناه رتبة **بسم الله الرحمن الرحيم** في استسكان الطهارة على الله تعالى ان الرتبة الى خود  
في قوله **بسم الله الرحمن الرحيم** على الله تعالى لانها في كيفيات التابعد للمزاج واجيب بان لها  
معنى اخر لا يستعمل على الله تعالى وهو التفضيل اصغت عيسى زاعما انا اول مرسل  
بينهم من العبادات غير التشبيه وهي كونه غيرة وذلك لان رتبة اغلب تفضي  
التفضيل من رتبة تشبيه **بسم الله الرحمن الرحيم** رتبة عليه في تنازله عند عدم المنع  
اي انه يثبت التي يثبت اليها انتا الملزوم الى لازمه وهي مبسوذة التي يتبد منه  
استدلالهم من رتبة تشبيه **بسم الله الرحمن الرحيم** بالقرعة هذا احدى **بسم الله الرحمن الرحيم**  
بسم الله الرحمن الرحيم **بسم الله الرحمن الرحيم** في الغاية دون المعنى الاول الحقيقي المبدأ  
اذوا **بسم الله الرحمن الرحيم** من رتبة تشبيه **بسم الله الرحمن الرحيم** مستعمل على الله تعالى  
في مستعمل عليه **بسم الله الرحمن الرحيم** في الغاية والتشبيه **بسم الله الرحمن الرحيم** باعتبار المعنى  
**بسم الله الرحمن الرحيم** **بسم الله الرحمن الرحيم** **بسم الله الرحمن الرحيم** **بسم الله الرحمن الرحيم**

التفضيل من رتبة تشبيه **بسم الله الرحمن الرحيم** في الغاية والتشبيه **بسم الله الرحمن الرحيم** باعتبار المعنى  
التفضيل ففى على الاول من صفات الفعال **بسم الله الرحمن الرحيم** في صفات الذات الله  
الذات كما قال بعضهم ان من رحم **بسم الله الرحمن الرحيم** التفضل ثم فعلا به فالاول والآخر الجاز  
المقصود والثاني في انه الى زان قريبا بحث الثاني في علة تقديم الله عليها وتقديم  
الرحمن منها على الرحمن المتضمنه لبيان معناهما وغيره وقد ذكره بقوله **بسم الله الرحمن الرحيم**  
الشارع الامر بالابتداء بالبسملة في ابتداء الامر ذي البال **بسم الله الرحمن الرحيم** فيها **بسم الله الرحمن الرحيم**  
**بسم الله الرحمن الرحيم** ذات في الاصل على الراجح السابق وفي المال اتفاقا وهما اسم  
صفة في اصلات قاف وفي الالف قول بآية **بسم الله الرحمن الرحيم** الثانية القافية  
بها في مكان اسم الذي واسم الذات مقدها على الرحمن الرحيم الذين هما اسم التفضيل  
ليوافق اسم المستعمل في التقديم وان امتاقت جهة فيها اذ التقديم في الاسم منه  
حيثما لا يرد في المستعمل حيث الوجود ان جعلت الصفة التي هي مستعمل الرحمن الرحيم  
صفة فعل او من حيث الرتبة ان جعلت صفة ذات كما لا يخفى فان قلت المفهوم  
مما مر عن السيد ان الصفة فيما ذكره المستعمل المستعمل قلت نعم لكن كونهما الخبر  
المقصود منه ومن ثم سمي بالصفة كما مر جعلت مسماة ويكون التوفيق ايضا بان  
المراد ثم المستعمل المطابق وهذا المستعمل التضمني **بسم الله الرحمن الرحيم** لا مرين من  
جهتين اوليه من جهة لفظ وقد ذكره بقوله **بسم الله الرحمن الرحيم** وان قلنا انه ليس بعلم  
بالله لا يقال لغيره ولو منكره بقوله **بسم الله الرحمن الرحيم** **بسم الله الرحمن الرحيم** **بسم الله الرحمن الرحيم** **بسم الله الرحمن الرحيم**  
كونه فعلا لا دعوى الاختصاص ان عليه الاستعمال التقوى فهو المانع من ان  
يقال لغيره لا القياس بل هو بكونه لان يقال لغيره من كل من قام به معناه **بسم الله الرحمن الرحيم**



بشيء في رحمان الالهة انت غيث الوري لازالت حيا

قال الرخت بي فمن تغتسم في كفرهم اي هذا استعمال غير صحيح وعابهم اليه لاجهم  
في كفرهم بزرعهم نبوة سيامة دون النبي صلى الله عليه وسلم لما قالوا استعمل كما فر  
لفظ الله في غير الباري من التهم وقد جازت في موافق لاسعمال اللغوي فهو كانه  
في من الله لغة وشربا والمفهوم من كلام الغرابين عند السلام انه خاص من شربا  
بانه قال ومن ثم اخذ من الله في غير خاصا بالمدلول هو عام له ولغيره من قام  
به معنى اذ قيل لكل منها واعترض الخرج بن ابي ناتم عن ابي بصير اذ قال الرحيم  
لا يتطوع احد ان يتخذ وحله الجلال السويطي بخنا عن المعروف بلام دون  
المنكر والمضاف عليه فيقال لان الرحمز خاص بابه في جميع احواله بخلاف الرحيم  
بشيء في ذكره بعد ما يدل عليه ولغيره ويكون ان يراد بالخاص

والعام فيه ذكر ان في تعريفه في انفراد ويكون ماسيا على هذا انما قدم الرحمز على  
الرحيم لانه في من جهة اللفظ واخرجه من تلك الجهة لخاص من جهة المعنى  
مقدم في معنى على العام من جهة اللفظ فيمكن ان يكون من جهة اللفظ مقدم في الذكر  
على العام من جهة المعنى ليوافق ان في من جهة اللفظ الخاص من جهة المعنى في التقديم على  
العام من جهة المعنى وان اختلفت الجهة فيها كما تقدر وانما من جهة معناه وقد ذكره بقوله

اي زيد في المعنى المدلول عليه بها وهو الرحمة اي الزمة المدلول عليها  
بالرحمة لانه في المدلول عليها بالرحمة لزيادة بناء على بناء الرحيم والقاعدة

اي بناء اللفظين المتماثلين في استتاف على بناء اخر اى زيادة  
وفى المعنى في المعنى وفى الاخرى على زيادة المعنى المدلول عليه على المعنى

المدلول عليه

المدلول عليه بالآخر غالبا كما في قطع وقطع بتخفيف احدهما وتزيد الاخر فان  
القطع المدلول عليه بالمدد ازيد من القطع المدلول عليه بالمخفف لزيادة حروف  
المدد وتبين على حروف المخفف واخره بقا بالامضد كون تلك القاعدة  
اغلبية لا كلية نحوخذ وخا ذرهما الناقص فيه المبلغ من الزيادة ويقع ذلك في  
كون ما ذكره قاعدة قاعدة يستدل بها اذ ان القاعدة الاغلبية لا كلية الاستدلال  
بها على عدم كونه من غير الغالب على انه قد يدعى انها كلية او في المتحدى النوع كان  
يكون اسمي فاعل نحوخذر وحاذر ليس كذلك اذ الاول صفة منبهة والثاني اسم  
فاعل ولكن سمي ان الكلام فيما يدعى من ذلك فابغية حذر انما هي من جهة  
نبوت معناه المدلول عليه به لا يحا فبالدال على الامور الجبلية كسر ونهم وذلك  
لا ينافي كون خا ذر المبلغ من بسمة زيادة معناه لزيادة بناء ثم لما كان ما نقرر من  
جعل الابلغية فما ذكره للتعظيم يتوقف على كون المبلغ في مثله مقدما على غيره وذلك  
بحاج الى تخفيف ذكره في ضمن جواب سوال فرضه من سائل قطع النظر عما قبل  
استمالا على ان يثبت ان **المدلول عليه بالمدد ازيد من القطع المدلول عليه بالمخفف**

**المدلول عليه بالمدد ازيد من القطع المدلول عليه بالمخفف** كما في قوله **المدلول عليه بالمدد ازيد من القطع المدلول عليه بالمخفف**

بالتخفيف في حيث قد موا غير الابلغ وهو عالم وجودا على الابلغ وهو غير روافض  
سنة لها على تسوهمها مع زيادة اذا الجزر بك النون العالم المتقن من بحر العلم  
انقذ والفيض البرد الكثير الجوداي فما سبب المخالفة المبني عليها السؤال المذكور  
ببناء على كون الرحمز المبلغ من الرحيم وفيه خلاف في ان **المدلول عليه بالمدد ازيد من القطع المدلول عليه بالمخفف**

وهو ذو الرحمة فلما ابلغه لاحد بهما على الاخر لكن قابلا اى ليرتق الذر



قال معناها واحد قد خض كل منهما عند اجتماعهما خد راحة النكرار بشي مما يقع  
الرحمة فيه من الدنيا والاخرة ثم اختلفوا في تعيين ذلك فخص فريق منهم  
الرحمة بالدنيا والرحيم بالاخرة وعليه  
عكس الفريق الاخر وعليه **فصل** اي عكس ما قيل على الاول في رحمة الاخرة  
ورحيم الدنيا وفي بغيره في الاول كما لنا في بقل دون ورد المعبر به في وفاء رحمة  
الدنيا والاخرة هو رحيم الدنيا الذي قيل على كون الرحمة المبلغ من الرحيم في كلام البني  
وغيره ما اعترض به عليه الباقين من انها غير معروفة وانما المعروف رحمة  
الدنيا والاخرة ورحيمها اخرج الحاكم في المستدرک من فروع كنه كلامه اعني المص  
بوجه ان القولين اللذين ذكرهما انما قيل انما اعني ان معناها واحد وليس  
كذلك بل المفهوم من كلام غيره انهما قيل بنا على القول الا ان اعني كون الرحمة  
المبلغ من الرحيم بنا في الاول منها على ان المراد بالاخرة كما ان رحمة الدنيا لمع المومنة  
والكافر بخلاف رحمة الاخرة فتحقق بالمومنة وفي نظر وبناء في الثاني على ان المراد  
الباغية كيف وهو الموافق لما ياتي اذ رحمة الاخرة وان اختلفت بالمومنة باسبيل المقادير  
بالنسبة لرحمة الدنيا وان عمت المومنة والكافر فان قلت فعلى ورد الخبر المرفوع  
انسابق فيكون ان يكون واراد على القول ان في ايضا ويراد بالاغنية كيف  
ان في الدنيا والاخرة نفعاً جسيماً ومقيرة بالنسبة اليها فهو بالنسبة  
لكونه متفصلاً بان ولي ما يملك كونه متفصلاً بالتأنيث رحيم وعلم بذن القولين  
اعني كون الرحمة المبلغ من الرحيم ان معناها واحد لانها لغة فاكنت ايها السبيل  
فقول واحد ما قلنا في سؤالات **فصل** لان الرحمة الاولى

في الدنيا

بجواب النعم واصولها والرحيم لطف منها ورق في الرحمن ابلغ مفهوم  
القول المراد من قوله وفيه الرحيم ابلغ من الرحيم وعلمه فاني لغة موجودة  
فيتمية سؤالات ايها السبيل عن سببها وجوابه انما قدم والحال هذه وتارة  
من تقديم الابلغ ليشتر في منه الى الابلغ لانه انما يصار اليه حيث نعين بغير  
خارج عن العادة وذلك في اذ كان الابلغ غير متعل على مفهوم غير الابلغ  
واقضى المقام ذلك فان اقضى على المقام فيها ذكر خلافه استحسن ميفار  
ايه كما هنا فانه يكون المقام يقتضيه انما هو الابلغ كونه متعل  
جواب النعم واصولها عطف على جابل النعم مبين منسب الى الحالة الذي هو  
غير الابلغ ليكون كالنعمه والرد في اي التباين لنا وله ما روي منها اي ولطف  
عطف على ورق الذي هو مبعناه فبين ان المراد من قول من قال الرحيم اللطف  
فيه استارة لمرفيه وانما كان ذلك مقتضى المقام لان المقام مقام  
العظمة والكبرياء لما كان المنصور اليه بالنفس الاول في ذلك المقام جابل  
النعم واصولها دون وقايقه قدم الرحمة واراد في الرحمة كالنعمه والرد في  
نميتها على ان الكل من وان غايته سبب في شاملة لذات الوجود كي لا يتوهم  
ان محترات الامور لا يتبع بذاته فيجتم عن سؤاليها هذا القول مع جواب السؤال  
المتجه عليه **فصل** في كنهه وقرر السيد في خاصية عليه بما يرجع اليه  
ما قررته به المشتمل على تقديم غير الابلغ اذ كان الابلغ مشتملاً على مفهومه لكن قيد  
بذات ثابت قال اما في النفي لتعيين تقديم الابلغ وخلافه حينئذ في الغاية اذ  
يلزم من نفي غير الابلغ والحالة هذه نفي الابلغ وهو حسن في المذكور في السؤال







بطونته على الله اولاً نعم ظنوا انه اراد به غير ذلك قالوا سبحان الله ما هذا من غير  
عرفان فالرحمن في هذا الامثلة قد جاء غير تابع كما هو ظاهر من حيثها وفي نحو ما يبلغ مبلغ  
اكثر من ذلك بوضح انه غير صفة كما تقر فان قلت الصفة المفترضة بان تحي غير تابعة  
كالفائدة زائدة قلت بحسبها كذلك ليس كغيرها بالنسبة لحيثها تابعة والمدة انما هي من  
غير الصفة كثره بحسبها غير تابعة على ان المباسم للعوام فيما ذكر عند التحقيق الخا قاييم و  
فلا راعا بها فلهذا على صورة الحرف ثم هذا الذي قاله وان اوضح كونه غير صفة  
على ما ادعاه لا يوضح علمه التي هي المدة في الامثلة ان لا قابل باء اسم ليس بعلم و صفة  
فاذا انتفت الصفة ثبتت العليمة ثم ان المصنوع ابن هتم في دعواه عدم جوار كون  
الرحمن نعتا على علمه فقال في نسق قلت دعواه بما ذكر ممنوعة انما هي  
بما ان علمه العارض بسبب الغلبة فهو من اضافة السبب الى المسبب  
بل هو معتبر عند ما اذ لم يقطع النظر عنها في نحو ما ذكره  
فانما هي في قوله تعالى سبحان الله والحمد لله والثناء لله في كل حال  
عدم تبعيته لشيء لا تعين ان يجوز ان يكون نعتا لموصوف محذوف لا علم به  
بصفة اذا لم يثبت له صفة في قوله تعالى سبحان الله والحمد لله والثناء لله في كل حال  
فيما في قوله تعالى سبحان الله والحمد لله والثناء لله في كل حال  
انما هو في قوله تعالى سبحان الله والحمد لله والثناء لله في كل حال  
وانما هو في قوله تعالى سبحان الله والحمد لله والثناء لله في كل حال  
انما هو في قوله تعالى سبحان الله والحمد لله والثناء لله في كل حال  
انما هو في قوله تعالى سبحان الله والحمد لله والثناء لله في كل حال

الاعين كل

ما كان كذلك فرفعا كسران وندمان من التذم لاس من المناوذة انتهى  
في بيان عامل الجبر في كلمات البسملة وفي حكم الموقوف عليها فاما عامل الجبر فيها  
فذكره بقوله فيها منصوب او مرفوع محال بالمفرد كما مر في رد لفظا باب  
انفاقا مجرد عن ان وهو اسم لا بالايض التي هي بمعنى قايم بالضاف  
اليه هو على هذا القول ومعناه على الاولين اذا الاضافة بمغناه  
عليها وهو هذا اللام الاختصاصية لاسم البياينة لان المضاف اليه ليس  
صا دقا على المضاف ولا في النظر فيه لانه ليس ظرفا للمضاف بنا على انها  
فيه بمعنى اللام ايضا وهذا مبني على ان من اقوال ثمانية في مثل ذلك معلومة من  
كل ر وهي انما في فيما ذكر اذا كانت الاضافة فيه غير بيانية وهو المضموم من قوله  
الابن ونحوها لکنه الاجمال والتفصيل كما مر في تانيه في الاول والاول وذلك  
لان الاضافة البيانية من اقسام اللفظية والمضموم من كلامهم انه لا يتا في فيها  
ذلك لا حرف فيها منوى هو ولا مغناه فتا في الثالث اذ لا حرف ولا الثاني  
بما مر به بالاضافة بعلية ملحق الاضافة والالوجوب بخذ الفاعل والمفعول الخا  
وكل معمول للفعل بل لزيد الاضافة التي تكون بمعنى الحرف ولا حرف فان  
بل لا الاول ايضا لان المضاف كونه اسما لا يعمل الجبر الا لبيانية نعم الجبر لعل  
عن الحرف فان كما قالوه ولا حرف قلت هذا في المضاف الحقيقي مجوز في  
اللفظي ان يعامل بحسب ما تجده عن التسوي والنون لاجل الاضافة به  
عليه الرضى التابعا ان الله مجرد وان بالضاف والبالاضافة  
ولا بالحرف المنوي على الصحيح من اقوال ثمانية في مثل ذلك معلق من كلامه

قلت



























**متباينان** وذلك من غير هذه الستة كالانسان والفرس **منهما**  
بالنظر **لحقيقة** **ال** بقى فيسأتى مع **الشكر العرفي** فان بينهما تباين  
صدق الى الحد اللغوي **بالنشا باللسان فقط** اي لامع الشا بغيره **الشكر** كما يصدق  
بالنشا باللسان فقط **الشكر** اي بالنشا باللسان مع النشا بغيره  
مع بقية الموارد وهو الحيوان والاركان لا يعتبر شمول الموارد فيه كما علم من تعريفه وبما مع  
عدم النظر لشمول متعلق الحد اللغوي له كذا وليغفره واختصاص متعلق الشكر العرفي  
به تعارفا مع النظر لذلك فلو تكون النسبة التي بينهما متباينين عموما وخصوصا مطلقا  
كما سباني وقوله صدق الى اخره غير ظاهر في نفسه وان كان متباينين للمدعى اذا قضيت  
عدم صدق الحد اللغوي بالنشا باللسان مع النشا بغيره وليس كذلك كما يعلم من تعريفه  
لا يقال لتبيين النشايه باللسان مع مخرج ذلك لان قول ممنوع اذ هو وانما يخرج النشا  
بغيره كما مر النشايه مع غيره في لاصواب ان ليس بينهما مع عدم النظر لذلك لا بالنظر  
لنوع المتباين بل عموم وخصوص مطلق وسبب ذلك مزمع تحقيق  
فان يتصور في كليهما في ابناء فان تساوقا كليهما فلما ان يتساوقا كليهما في الجانبين  
او من جانب فان تساوقا **اي** جانبيهما بان كل ما يصدق به كل منهما  
به يصدق به خريفه فان نسبة التي بينهما تساويها مساويان وذلك من غير هذه الستة  
كالانسان والفرس **الشكر العرفي** مع الشكر اللغوي فان بينهما تساويان على من  
تعريفه اني ان يصدق كل منهما به يصدق بالفرس وعكسه اي وعكسه وهو الحد  
اللغوي مع الشكر العرفي بالفرس بل ان اللغوي السابق بماعتبار عدم مخالفة  
الفرس بالفرس وباعتبار ان الانسان لسانا على الجمل اختياري الذي

هو الحيوان فان بينهما بالنظر الى تساويهما باعتبار شمول المواد فيهما يصدق به كل منهما به  
يصدق بالفرس وباعتبار عدم النظر لما مر اجمع النظر الى ان يكون بينهما و  
تساويان عموم وخصوص مطلق لما سبق وتساوقا كليهما من جانب جانبيهما بان كل  
كل ما يصدق به صدق بالفرس بدون العكس فبعض ما يصدق بالفرس لا يصدق  
ذلك في النسبة التي بينهما عموما مطلقا وخصوصا مطلقا اي عن التقييد بوجه دون قوله  
العموم مطلق من جانب الصادق بكل ما يصدق بالفرس فهو اعم والخصوص من جانب الناشئ  
فهو اخص ذلك من غير الستة كالحيوان والانسان ومنها الحد اللغوي مع كل من اللغويين  
اللغوي والعرفي فان بينهما عموما وخصوصا مطلقا صدق اجماع اللغوي من حيث المتعلق  
بالاختياري فقط وصدق به اي المدعي من الجنية المذكورة بالاختياري وقوله كما يعلم  
من تعاريفه فيا بينهما من العموم والخصوص المطلق في من حيث المتعلق وكذا من حيث  
المتعلق وكذا من حيث المورد بالنسبة للمدعي العرفي نظر لما مر ان يصدق به من واحد  
الموارد الثمانية بالنسبة لاجل اللغوي فاما بينهما بالنسبة اليه من الجنية المذكورة فهو  
التساوي وبذلك يستدل بان بين الحد اللغوي وكل من المدعي في حد ذاته العموم و  
والخصوص المطلق والحد اللغوي مع الشكر العرفي بالنظر لشمول متعلق الى الحد اللغوي لله  
فعالي وليغفره واختصاص متعلق الشكر العرفي بالفرس كما يصدق به تعريفه فان بينهما  
بالنظر لذلك عموما وخصوصا مطلقا بخلافه مع عدم النظر لذلك فان بينهما مع ذلك  
تباينا لا بالنظر لشرط الحد ونساريا بالنظر الى كما مر قال المصنف على الذي ذكره من  
ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا بالنظر لذلك لا مع عدم النظر الى الجمل المتباينين  
الكبيران بينهما عموما وخصوصا مطلقا فيحمل على ان بالنظر لذلك التباين لا



لا بالنظر والمراد بالمتعلق هنا في الجملة المحمود وفي الشكر المنكور خلاف ما مر وما ياتي وحاصل  
ما ذكره من الجملة اللغوية والشكر العرفي ان بينهما مع عدم النظر لانه كانت التباين لا بالنظر  
لانه كانت العموم والخصوص المطلق وقد عرفت ان الصواب انه ليس بينهما مع عدم النظر  
لان التباين لا بالنظر بشرط التباين بل عموم وخصوص مطلقا وحيث يكون باينه مع عدم  
النظر لانه كانت العموم والخصوص المطلق لا بالنظر بشرط الجمع والتساوي بالنظر اليه على فيه ومع  
النظر لانه كانت العموم والخصوص المطلق قال ولا ان من حيث المورد والثالث من حيث  
المتعلق وبما يعلم ان باينه في حد ذاتها اعموم والخصوص المطلق لكن يختلف الترجيح بالنظر  
بشرط الجمع وعدم ذلك فظاهر وحيث يمكن ان يكمل على هذا كما مر في شرح البرهان بل هذا  
هو الظاهر منه كما يعلم لم يرجعه وان كان المساوي للجمعة العرفية فان  
بينهما عموم وخصوص مطلق اي الشكر اللغوي من حيث المتعلق بمعنى لانعام كما  
مر آنفاً والشكر العرفي من هذه الهيئة كما يعلم من تعريفهما يتناهي الشكر  
العرفي عنى قضاءه اصداق تعريفه من انه لا بشرط كونه له جنس انعام اسبق في كونه من غير شرط خطه  
انعام لكن المفهوم من كل منهما شرط ذلكت وعليه فينبغي عموم وخصوص مطلق ايضا  
لصدق الشكر العرفي من حيث المتعلق بانعام الله فقط وصدق اللغوي من هذه الهيئة بانعام  
وغيره فلا يثبت بينهما عموم والخصوص المطلق غيرهما فهو من حيث المتعلق لكن الناحض على الاول هو  
الحكم على الثاني وعكسه كما هو من حيث المورد فلا يثبت بينهما هذه الهيئة على قياس الحساب  
اسابق في الجملة المقومة الشكر العرفي الا عموم والخصوص المطلق لا بالنظر بشرط انكار اللغو  
السابق والتساوي بالنظر الى عدمه فربما يعلم انه باينه في حد ذاتها اعموم والخصوص  
المقصود الشكر اللغوي فان بينهما عموم وخصوص مطلقا

ای الشکر المغوی من حیث موردہ . . . بالشا . . . الذقوی  
من الجیثیۃ المذکورۃ . . . ای بالشا باللسان . . . کما یعلم من تقریرہ فی بابہ  
من العموم والخصوص سو من حیث المورد و کذا من حیث المتعلق کہ الاخص من عمده  
الچیثیۃ ہو انعم من الجیثیۃ الاولی و غایتہ وہو یعلم ان بابہ فی حد ذاتہ ہو العموم  
والخصوص من وجہ و غایتہ یکمل ما یالیقی بہ ان بابہ ذاکت فدرجی انما عندہ ان بابہ  
کلیا بل . . . ای بان کان یصدقون بشیء و یفرد کل منہ بصدقہ بغيره  
التي بینہما . . . من وجہ و خصوص من وجہ آخر فکل واحد منہما اثر من آخر من  
وجہ و اخص من وجہ ذاکت من غیر ذہ استکمال الجوان والابض و منہما  
الحمد . . . بمعنی انعام کما مر  
الحمد . . . عن الحمد العرفی بصدقہ . . . ای بالشا باللسان  
فی غیر متابایۃ نعمۃ و انشاء الحمد . . . من حیث موردہ . . . من بقیۃ الموارد  
استدلالہ فرہواثم من الحمد الذقوی من جهة المورد و اخص من جهة المتعلق اذ  
من موردہ . . . من متعلق الحمد الذقوی . . . من موردہ . . .  
الذی وجبہ الحمد بالمغوی مع الحمد العرفی بعینہ اذ الشکر الذقوی ہو الحمد العرفی کما مر  
المساوی لکن . . . من الصدق بالانعم  
بمعنی الانعام کما مر . . . من حیث موردہ . . .  
من حیث المتعلق . . . بامنی المذکور فرہواخص  
منہما فی جهة المورد و اعلم من جهة المتعلق اذ . . . من موردہ . . .  
متعلقہما . . . منہا اعم من جهة المورد و اخص من جهة المتعلق اذ  
اوردہما اعم من موردہ و متعلقہ اخص من متعلقہ . . . اقسام اجتماع کل



واحد من الستة مع واحد من اربعة عشر عتمة من اجتماع الحمد اللغوي مع واحد من اربعة  
خمس اقسام والحمد العرفي مع واحد من اربعة اقسام والشكر اللغوي مع واحد  
من اربعة اقسام والشكر العرفي مع واحد من اربعة اقسام والمدح اللغوي مع اربعة  
قسم وقد افترض المص على التصريح بتعيين ما في تسعة من النسخ وما انا اذكره على  
ما فيه مع تعيين ما في الستة الباقية منها في جدول الحمد اللغوي مع الحمد العرفي  
وخصوص من وجه الحمد اللغوي مع الشكر العرفي بتباين وتساو وعموم وخصوص  
مطلق الحمد العرفي مع الشكر اللغوي وعموم وخصوص من وجه الحمد اللغوي مع المدح  
اللغوي وعموم وخصوص مطلق الحمد اللغوي مع المدح العرفي وعموم وخصوص مطلق  
الحمد العرفي مع الشكر اللغوي وتساو الحمد العرفي مع الشكر العرفي وعموم وخصوص  
مطلق ولم يصح به المص الحمد العرفي مع المدح اللغوي وعموم وخصوص من وجه  
الحمد العرفي مع المدح العرفي وعموم وخصوص مطلق ولم يصح به المص الشكر اللغوي  
مع الشكر العرفي وعموم وخصوص مطلق الشكر اللغوي مع المدح اللغوي وعموم  
وخصوص مطلق او من وجه الشكر اللغوي مع المدح العرفي وعموم وخصوص مطلق  
ولم يصح به المص الشكر العرفي مع المدح اللغوي وعموم وخصوص مطلق ولم يصح به  
المص الشكر العرفي مع المدح العرفي وعموم وخصوص مطلق ولم يصح به المص المدح اللغوي  
مع المدح العرفي وعموم وخصوص مطلق ولم يصح به المص وما اقر من ان بين الحمد والشكر  
افتقار والمدح فعموم وخصوص مطلق مثنى في الاولين على عدم ترادفهما مع  
عدم اختصاص الشكر بفعل وفي الاخرين على عدم ترادفهما وهو لا يصح  
المدح فعموم وخصوص مطلق مثنى في الاولين على عدم ترادفهما وهو لا يصح

متساوي

متساوي ما صدق في لغة العرب اي الشا باللسان السابق  
الركا في الذي هو واحد انواع على الاصح فهما متباينان  
ما صدق في الحمد والمدح مترادفان مفهومهما واحد ومعنى الحمد السابق فهما  
متساويان ما صدق وقد تقدم التصريح بهذا القول في كلام المص مع الاستدراك  
الى ترجيح مقابله واذا قلنا ان يثبت على ما ذهب اليه الرشتري من حدين القولين مع  
يقتضيان كما في الكشف في ذلك فقال في قوله تعالى فيهما ما صدق فيهما  
لغة العرب وهو متساو لكل من القولين غير ان ال على ما يذهب اليه كما قد توهم ان يجرى  
كونها اخرون ما يدرك على ذلك فقد بين في قوله تعالى فيهما ما صدق فيهما  
في ما سبقت عليه من ان في اي الرشتري في قوله تعالى فيهما ما صدق فيهما  
مع كل منهما وبذلك بين في قوله تعالى فيهما ما صدق فيهما  
التي تقابل الفا والعين واللام وليست بالتفريق ولا للجان كما بين في قوله تعالى  
تكون الحروف الاصول احدى في الحروف الاصول لما خرف فلما يعبر الاستراك في الزيادة  
وانما يعبر الاستراك في الحروف الاصول استراك في ترتيب بينهما بان يكون  
ترتيبهما في احدى غير ترتيبهما في الاخر  
اي لا مع با فيها ولو مع الاستراك في الترتيب في ذلك الاكثر  
بسكون ثانيها الذي بعده في الثاني جسيم وفي الثالث ذال مجز و قوله تعالى  
فيهما ما صدق فيهما في كل من تفسير الكبير والكبير في قوله تعالى  
فيهما ما صدق فيهما اذ الحمد والمدح المثل هما لا دل تخد ان في المعنى ان قلنا ترادف  
فهما او متساويان في ان قلنا بعده والفق والفاخ والغلة المثل هما لا دل في ذلك



اذا اولان الشق والثالث القطع كما يؤخذ من الصراح فهو وكل من لا يكون  
 متناسبا في المعنى وبما متى ان فيه واخره بالكبير والاكبر عن الصيغة المنصرفة  
 اليه الاشتقاق عند الاطلاق بان يشترك اللفظان في الحروف والاصول والاشتراك  
 مع اتحاد في المعنى كالضارب والضرب فلا يكون بكونيه بينهما اخوين بل المشتق منه  
 منهما اصل المشتق فرع وكما يقال صغير وكبير وكبير يقال صغيرا واكبر واضع  
 وواحد واكبر فاذا كان الامر كذلك في قوله تعالى **وكان الله**  
**عنده بل يجتمع غيره** ينبغي حمل عليه ان يكون في الكشف عن اي في بحث  
 الحمد حيث جعل فيه نقيض المدح اعني لدم نقيضا للحمد **ففيه** في تفسير قوله  
 تعالى ولكن الله جيبا ليكنم الايمان **ففيه** لا يكون وحمل احد كلامي  
 الشخص الواحد المحتمل على الاخر الصريح اولى من حمله على هذا وان امكن بان يراى كما قال  
 بعضهم بكونها اخوين استلزام احد هما للاخر والحمد والمدح كذلك على الاول الوجه  
 ستلزم مدح ما بينهما من العموم والخصوص المطلق عليه كما مر بعد ان عرفت كلامه  
 مفاهيم الحمد والكر والمدح لغة وحر فانه تغايرها السابق  
**ففيه** في الحقيقة **ففيه** في كل مفاهيم الحمد والمدح  
 المعنويين والاشارة انواع الحمد والمدح اللغويين والعرفيين والكر اللغوي  
**ففيه** في الحقيقة **ففيه** في كل مفاهيم الحمد والمدح  
 حسب خصوص ما في معنى الحمد والكر كما مر في ذلك في مفهوم الحمد والمدح  
**ففيه** في الحقيقة **ففيه** في كل مفاهيم الحمد والمدح  
 فيه الحمد والكر والمدح في الحقيقة **ففيه** في كل مفاهيم الحمد والمدح

ففيه

من الحمد والحمدية وبما بينهما متغايرة ووجه التغاير بينهما ما مر عند الاخيرين فمن ثم ينبغي قوله  
**ففيه** في الحقيقة **ففيه** في كل مفاهيم الحمد والمدح  
 اي مراد الوصف بزيادة ما لا يكيد الكثرة ونصف كثيرا على الظرفية بما بعده وموجب  
 اي لا يلاحظ في كثير من الاوقات **ففيه** اي متصف بصفات **ففيه**  
 المتصف بها **ففيه** من حيثية المذكورة ثم قد تغاير  
 اعني الصفة التي وضعت بها والصفة التي وصف بسببها فخطها اذا ما اعتبرنا كان حمدا  
 على تغاير سباعته **ففيه** اي لا ذاتا **ففيه**  
 اي في السباعية الحمد عليها وبها فيما ذكر **ففيه** يكون باعتبار احد السبعين باعتبار  
 الاخرى **ففيه** **ففيه** **ففيه**  
**ففيه** فان قلت جعل السبعية محمدا واعلها بانها فيه ما مر من  
 اعتبار في هذا اختيار في الحمد عليه اذ هي ملكة نبينا عزنا الحرف الماهاكت والاقدم على  
 المعارك **ففيه** كما تطلق على الملكة المذكورة تطلق على ما يشعها كما ذكرنا في الثاني هو  
 المراد به فيما ذكرنا من لوجه عليها يعني ما يشعها عن ملكة الملكة كما ذكرنا في معنى نفس تلك  
 الملكة كان الحمد عليه والحمد بمتغايرين ذاتا ايضا **ففيه** اي يتحقق وجه التغاير بين الاخر  
 الحمد عليه والحمد بالمعلوم اجالا ما ذكرنا الحمد عليه ما يقع على سبب لا محالة الحمد  
 ويراعى ان في الحمد به التقدير وعلى من عليه في الحمد عليه لا سببية كما مرنا الاشارة  
 المقصود الثاني في السام على جاية الحمد مع الكلام على بقية كلامنا بما عجز الجلال لنقدم الكلام  
 عليها وقد ذكره بقوله **ففيه** من حيث لفظها الذي اصله حمد الله اسمية اصلها فعلية  
 فعلها تذف وجوب النيابة مصدره المنسوب عنه فعدا اليها للدلالة على البشاة باللفظ  
 ان قدر متعلق الجار والجر واسما وبالعدول ان قدر فعلا فلا ينافي في تسميتهما باننا لا سمية



التي جز ما فعل والى على الجهد اذ محله في غير الماهول فنية على تقدير المتعاقب اسم وعلى الدوام  
به والى الفعل نظر انتهم او يكون الاصل في كتابت وواو ومن حيث معناها باياتها في مقام  
الجملة خبرية لفظا انشائية لان الجزية هي التي يحصل مضمونها في الخارج بدون التكميل بها و  
والانشائية هي التي يحصل مضمونها في الخارج بالتكليم بها وهذه نظر اللفظ بها وادع عن معناها  
انفرادها خبرية لان مضمونها عند ذلك مدلولها الموضوع له وهو ان الجملة تخص به كما سيأتي  
وهو صريح في التكليم ونظر المعناها اما معنى اي ما يريد بها انشائية لان مضمونها عند ذلك  
معناها المراد بها وهو حمد الله له لولها المذكور وهو يحصل بالتكليم ذكر بقوله الحمد والى اي  
حمد الله في الخارج **باب في بيان ان الحمد المذكور المسمى بالتبصير لا مع عدم**  
**الانفكاك بقية القيد المشتركة في الحمد والى ان هذه كما مر قوله مع اذا كان الخ لا حاجه اليه**  
في التعليل وان اخرج اليه في حصول الحمد بالتكليم بها وتجه عليه ان يقال في وجه  
تخصيصه بالذكر دون ما عداه مما استمر طاله فيهما مر وما شمله ما ذكر من كونها شيئا عينا  
خبرية لفظا انشائية بمعنى مبني على كونها غير موضوعه شرعا لانها كما علم مما  
نظر به في بيانها من كونها خبرية لفظا **باب في بيان ان الحمد المذكور المسمى بالتبصير لا مع عدم**  
ومعنى والمراد بالانشائية فيما ذكر المضمون ان انشائية السابقي كما هو ظاهر  
هذا والتحقيق كما اشار اليه السيد الجاني انها خبرية لفظا ومعنى اي وحصول الحمد  
بما يكاد يتبين كونها انشائية بمعنى لانه مبني على توهم كونها انشائية بمعنى لانه  
مبني على توهم ان مضمونها وليست كذلك بل هي خبرية لانه خبرية لانه خبرية لانه خبرية  
السابق عليها في ذلك التكليم بجملة حصول اكلية خبرية لا حصول المعنى لانها  
بالتكليم بالانجيل والى اي كذا في هذا اذا كانت في الحقيقة اي مقصور

على الامور

عنه ما فرد منه في الحقيقة لغيره وان كان في الظاهر اذ ما من محمود عليه الا وسومته  
بوسط او بغير وسط اي مثل **باب في بيان ان الحمد المذكور المسمى بالتبصير لا مع عدم**  
مطابق لما في الواقع في انا ذلكت **باب في بيان ان الحمد المذكور المسمى بالتبصير لا مع عدم**  
وهو الظاهر من العلماء وادعوا اي ذكر من انا ذلكت  
ح لان لام التعريف فيه اذا جعلت للاستغراق كان مفادها بالمطابقة  
كل فرد من افراد الحمد مختص بالله لا فرد منه لغيره وهذا هو المسمى بالجنس المسمى عليه  
بالتعريف لانها اذا جعلت لام التعريف للجنس كان  
مفادها بالانضمام كل فرد من افراد الحمد مختص بالله وهذا هو المسمى بالانضمام  
فلما ان مفادها بالانضمام لان مفادها بالانضمام بالانضمام بالانضمام بالانضمام  
لا اذ يلزم من اختصاص الجنس الحمد بالانضمام كل فرد من افرادها به والى الم  
يكن الجنس مختصا به لتحقيقه في الافراد اذ هو بوجه له هذا خلف به يعلم ان قبل  
في سبب خاتمة التزم محشوي **باب في بيان ان الحمد المذكور المسمى بالتبصير لا مع عدم**  
مبني مذهبه من افعال العباد فحدهم فالحمد على الجميل من بالهمم الله تعالى فلا تصدق  
الجملة على تقدير الاستغراق اذ مفادها كل فرد من افراد الحمد مختص بالله تعالى وذلك  
غير صادق على مذهبه فاسد لان ذلك مفادها ايضا على تقدير الجنس كما علمت فليس  
سبب ما ذكره انما سببه ما ياتي في توجيه اوليته الانية في كلام المصنف انما هي اختصاص  
كل فرد من افراد الحمد بالله على مذهبه بنا على ان افعال العباد الجميلة التي يستحقون  
الحمد عليها عنده انما يمكن الله وقراره عليها راجع تعالى الى الله تعالى وان كان ذلك  
على افعالهم البسيطة ليس راجعا اليه بنا على ان في علم الكلام من ان اقدار الخلق  
على افعال الجميلة جميل وعلى البسيطة ليس بجميل **باب في بيان ان الحمد المذكور المسمى بالتبصير لا مع عدم**  
الخارج العلم الذي هو







ان معنى الجنس الحقيقة والطبيعة والماهية واحد وان اختلفت العبارة عنه  
 باختلاف الاعتبار وسواء به الشيء هو اى الامر الذى بسببه الشيء ذلك الشيء  
 كالحيوان الناطق بالنسبة للانسان فانه بسببه الانسان انسان قالوا  
 صبيته ويعتبر فى التعبير نحو والسبب المسبب لشيء العبارة والقيمة المنفصلة  
 للشيء ونزج العلة الفاعلة اذ هى امر به الشيء وجوده لا فلكل الشيء والعرفى  
 اذ هو امر به الشيء ذلك امره لا ذلك الشيء كما قلنا حك بالنسبة للانسان  
 فانه امر به الانسان فما حك و... القول فى معنى ذلك اى لام التعريف  
 ... وكو... كالت... لا المختصات التى  
 هذه المقدرة والمقدرة على اقله المحققون ان لام التعريف هى الموصوفة التى  
 مسمى بدخول اسم الجنس الذى هو على التحقيق لاني الحقيقة المعينة فى الزمن من غير ما خط  
 تعيينها فيه اى الاستدلال الى تعيينه المعجوب قبل قولها مما جاء اذ الكلام فى العالم  
 بالوضع او التعريف صفة معينة من اسماء فاما موضوعه ليعرف المسمى المذكور يسمى  
 بالجنس ان كانت مرتبة على قصد المسمى فى من جميع افراد خصت بانها هى  
 لا استغراق الحقيقة كما فى قوله تعالى وخلق الانسان فى عينا والعرفى كما فى قوله  
 جميع الامير الصاوي اى صانعة بلده او انا دعاه كما فى قوله تعالى انتا الربيل لىتمى هذه  
 ثم اقول ونفى ما اعنى الذى لا استغراق مضاف الى ذكره او فى ضمن بعض منها  
 فى ضمن خصت بانها هى الامر به المسمى كما فى قوله تعالى ادخل السوق حيث  
 ... فانه كما جينا ونظروا حولنا النظرة فى ان نبات وان لم نعلم قرينة على ذلك  
 خصت بانها هى الحقيقة والطبيعة والماهية المفردة ويعرف اليها التى لىتمى

عند الامار

عند الامار ومن ثم اطلقها المصنف فى مقابلة التى ما استغراق من مريد  
 بها هذه الامارة ونظيره مدخولها على الجنس لاني وهو موضوع التعريف الحق ان يكون  
 هى التى لا عهد الى رضى المنصرف اليه مطابق العهد كما مر ونظيره كما فى قوله تعالى فيها  
 مصباح المصباح او تقدير كما فى قوله تعالى وليس الذكر كما بانى خصت بانها هى الامر به  
 الذكرى او معادها لانها طيبا لنواين كما فى قوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول  
 اى محمد صلى الله عليه وسلم خصت بانها هى الامر به الزمى او خاضرا كما فى قوله تعالى  
 اكملت لكم دينكم خصت بانها الامر به المحضورى فان لم تم نجعل الامر به لىتمى  
 من اقسام التى بالجنس التى بالجنس كالتى لا استغراق والتى للامر به الزمى  
 لان تعيين الحقيقة التى هو موضوع التى بالجنس غير كاف فى تعيين خصته  
 منها الذى هو موضوع التى للامر به الخارجى قلت نحل اليد لدفع ذلك بان الظاهر  
 انه موضوع لما بوضع اخر ولم لا يقال ان مدخولها النكرة كاسم الجنس ولما  
 فرغ من الكلام على الجملة المتضمنة للكلام على الجملة والذكر المدح والتنا ختمه ببيان  
 صدق كل منها فقال ... صمد الذكر كما قرآن ويقال ككفر وكفوة  
 بضم الكاف يقال كل من الثلاثة لصد الايمان لكن الاية فى الاول والاكثرة  
 فى الثاني واستوى فى الثالث كما قال الراغب وصد المدح البهر ضد النأ  
 بتقديم النأ المثلثة على النون النأ بتقديم النون على النأ المثلثة بنا على  
 المشهور المنقول فيها مر عن البهر هو ان النأ حقيقة فى الخير فقط اما على مقابلة  
 المندول فيما مر عن الشيخ غزالدين بن عبد السلام من انه حقيقة فى الخير والشر  
 قبل من هذه النأ بل هو واحد فسيمه والى ليل على المشهور انه يقال يقال











على الحكم وحاجه ما يصح قول ابن السبكي في استج منهاج النفاذ كغيره  
المفهوم اما اولى من المنطوق بالحكم ومساو له فيه . اي وان لم يوافق  
حكم المنطوق بل خالفه . اي يسمى بذلك كما يسمى مفهوم مخالفته وان يمار  
به اذ انما يظهر لتخفيف المنطوق بان ذكر فائدة غير ذلك لم يعين كان يكون  
السكوت تركت الخوف محذور في ذكرها بما وافقه كقول فريب العزمه  
بما سجد بعده بحضرة المسلمين تصديق بهذا على المسلمين ويريد غيرهم  
ونترك خوفه من ان تهمه بالنفاق او يكون المذكور خرج الغالب حكم في قوله تعالى  
وربما ينكروا اي في جوارهم فان الغالب كون الربايب في جوار الزواج اي بربهم  
والسؤال والجدد او جهل الخطاب بحكم دون حكم السكوت كما سأل صلى الله  
عليه وسلم هل في الغنم السائمة زكاة او قيل بخبره لكانت غنم سائمة او زكاة  
من جميع حكم الغنم السائمة دون المعافاة فقال في الغنم السائمة زكاة او لموافقة  
الموافق في قوله تعالى لا تجد الامونين الكافرين اولا من دون المؤمنين منزل  
كما قال المؤمنون في قوله من المؤمنين والوه اليهودي دون المؤمنين  
قد يعبر بالمفهوم في الامانة المذكورة ونحوها ويعلم حكم السكوت فيها من  
خارج بان انه كما في الغنم المعافاة لان ما سئل عدم الزكاة وردت في البتة  
فبقيت المعافاة على الاصل والموافقة كما في المثال الاول لما تقدم في انبين  
الترقية والمورد والمعنى وهو ان الترقية جرت كباقي يقع بينها وبين انما الترقية  
والترقية في قوله تعالى من جاز يوجب الترقية في قوله تعالى من جاز  
الترقية في قوله تعالى من جاز يوجب الترقية في قوله تعالى من جاز

موجودة سواء لاول المؤمنين ام . وقد عثر من اولاده ومن لم يوايه قوله تعالى  
بايهما الذين امنوا لا اتخذوا دينكم الى قولي والافعال اوليا . واعلم ان و  
مفاهيم المخالفة كلها ما حجة بالكتاب المذكور الا انما يقب على الراجح  
واعلم ان المفهوم ما والاظم انما افضل المنبذ من الجرح في الفصل والغاية  
بناء على الحق من انما منه ثم السبوط ثم الصفة المتناسبة ثم صفات الصفة  
غير العدد والمراد بالصفة لفظا مقيدة لا غير ما ذكر من نعمت وحال ونظرت  
وعنه ثم العدد ثم تقديم المعهون فهو اذنا ما دلشيد ذلك . فطامة مذكورة في  
في المصوبات وان العام لفظ واحد بغير فرق الصالح له اي بناء له وقد على سبيل  
ابعد ان بل حصر في نسخة من غير حصر خرب الخاص كل سبيل مركب في الحكم على تعريفه  
فمن العام على الراجح المفرد وبيع المعرفان باللام او ان ضافة الممتنع عنها وافراد  
الثاني على الراجح احادها جموع بل بسبب استثنائها لولا انه من نحو الرجال الزيادة فيه  
عذرا لا نقطع بعينه والندية في سيف . مثان او استثناء او التثنية في كسبه  
نفس في الموم ان بنيت على الفية او زيد فيها من الاطلاق مرة فيه وامثلة ذلك  
فأما مذكورة في المصوبات وقوله الصالح فيه فلما بينه لا لا خراج كما قيل اذ  
ليس لنا انقطاع فرق لا يصلح له ليجز به من مثالا انما يصلح للمعقل لا غيرهم  
واما بالعكس . ان اريد بالصلاح صلاح الكمال بربانية خرج نحو المسلمين  
والرجال اذ صلاح الكل لا جزاء به خرج نحو الرجال . اريد الا ان منها فتنها ولها ولا  
بناء فيه فلولهم بدلول العام كانه لا كل ولا كل اي يحكم فيه عاقد ما على جموع الافراد  
من بيت جموع نحو كل رجل في البلد يحمل السخرة المقيمة اي مجموعهم ولا على الماعية



من حيث اي من غير نظر الى الافراد نحو الرجل خير من المرأة اي حقيقة الفصل من  
حقيقتها لان ذلك بالنظر للحكم على القيام وبهذا بالنظر لنا وله الافراد ان  
الخاص بخلافه اي بخلاف العام فهو لفظ لا يستغرق الصالح لغيره غير على هذا  
العلم بقسميه علم الشخص وسواء وضع لمعنى في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع  
له بل من حيث الزمان وان مسمى بكل من جملة فان تناوله لغير المعين ليس حيث  
اوضع له بل من حيث عرض وضعه فان لهذا اللفظ خرج النكرة ما ياتي واعد العلم  
من اقسام المعرفة لان كلاً منها وان وضع لمعين وهو اي جزئي لغيره لكانها  
تتناول من الجزئي وتتناول جزئياً اخر به وبذلك البات في مقام الجنس وهو  
ما وضع لمعين في الذهن اي ما خلا لوجوده كساعة عام مسمى اي لما هيته  
الخاصة في الذهن وكذا هذه النكرة وهو ما وضع لواحد غير معين وانما تكون منه  
اذا كانت في سياق الالفاظ غير مفرقة كرجل من فوكات جارجل متناه  
رجل من فوكات جارجل من فوكات جارجل اسم عدد نحو عشرة من فوكات  
عنه في عشرة بخلاف اذا كانت في سياق النفي كمن في المقام كامر وكذا  
مما هو الموضع لما جيت بآية فانما كانت في معنى نحو فوكات بسكون الراء  
وبالفاء اسم الجنس في ما بهرجه وهو واحد ما ذكره لان التبعية بالحق يكون في مقابل  
المتابعة كقولنا وباسم الجنس يكون في مقابل على الجنس المنقسم تعريفه  
في ما بهرجه مع ان في ما بهرجه وضع لما جيت استيعين الذهن في علم الجنس  
في اسم الجنس كقولنا من تعريفها وانما على اعتبار التبعين في علم الجنس  
جاء كقولنا في علم الجنس في ما بهرجه في ما بهرجه في ما بهرجه في ما بهرجه

واوقع الحال منه نحو هذا اسما مقبلاً كذا منه وسبب في امره كعين لغا  
منها الجارية والباسرة وكل كون مشترك من الخاص اذا استعمل في امره  
معانيه في سياق الالفاظ غير مفرقة ان استعمل في ذلك في سياق النفي  
كان من العام وكذا اذا استعمل في معناه او معانيه فان من العام لما صرح به  
العضد قال العام ح فسمان قسم متفق الحقيقة وقسم متفاد في ذلك البسك  
انه كالعام وليس بعام واللفظ كما قال المصنف في ما بهرجه على ما بهرجه  
لنفسه لا معنى كذا من المعروف العهد الذي الذي هو بمنزلة النكرة او اللاحق  
الذي بمنزلة عام التناول قد قدم تعريف الفهمين بامثله ووجه كون هذه  
الاشياء التي من الخاص من العام على هذا التعريف انه صاد وقبيل  
استغراق فيه وما فيه استغراق محرم وبذلك بعضها من الاول هو ما في النكرة  
المنفردة والجوهر وتوابعه من حيث ان حاد لان الاستغراق في كل واحد  
وقد استغراق في بعض ذلك النكاح من اصد في بعضه الاخر الثاني وان فقه  
كما هو من المتناول وبعضها الاخر من الثاني وهو النكرة المذكورة لان حيث لا حاد  
العام يقبل التحصيل موقوفة على بعض افراد بان لا يراد منه البعض الاخر فيصير  
بذلك العام المخصوص والفرق بينهما ان الاول عموم مراد تناوله كالحكا وانما في ليس  
مراداً كالحكا وانما تناوله من ثم كانه حاداً لان كل استعمال في جزئي مناه فوله  
تعام كجهدون الناس اي رسول الله صلى الله عليه وسلم مجموعاً في الناس  
من الفضائل الجارية انتهى وانما مشترك لاختلاف الواحد المتعدد المعنى الحقيقي اي الذي  
معناه الحقيقي متعدد بان يكون اللفظ الواحد معيناً حقيقياً فانما كثر كما مر







معجم التاج

ولو خرج في طب العالم الى دار القاية بح علي  
كخاتبة لولم يترق من بيت انا لوانه كمال  
لم يوص له اولاد كبار و صغار مضى الصا  
لم يكن البلة فاض فاقص الجار على انما  
القبائل الفاضل كاتوا منه فاض و  
انما في النور يفة ان المورخ و  
مستطلاع راي اعلى قام المفسر فاض



وان الحمل به تنفتح دلالة على المعنى بغيره ثم منه ما ورد عليه ايضاح بغيره وموقعه  
الاول من قسمي يسمى بغيره ومبينا ومحكما كما في فتح بذكر عن تسميته بالجمل الى التسمية  
بذلك ومنه ما لم يرد عليه ذلك فلم يخرج عن تسميته بالجمل وهو . . . . .  
ايضا فهو استثناء من المعلوم المراد منه وان اطلع عليه بعض اصفياء بجزء اى اوكرامة  
ومنه الايات والاحاديث في نبوت الصفات الله المتكلم بنا على قول السلف بغيره  
معنا ما ايدى تعاننا عن قول الخلف بنا ويليهما فمحي عليه من المفسر ردها الى اللفظ  
المعنى الذي وضع اللفظ له قال المصنف اولى منه قول الخليفة ما اى اللفظ الذي ظهر  
المعنى المراد منه ظهورا تاما لا خفا معه بالكلية بالاستعمال بسبب كثرة استعماله  
فيه خرج الظاهر والنقص وجه الاول في ان الصريح من اقسام اللفظ ولا يشترط فيه  
الوضع وما يقتضيه بل المعبر فيه ظهور المراد منه ظهورا تاما كما يشعر به اسمه وقضية الاول  
خلاف ذلك . . . . .  
المعرف وجوبا وليست كذلك اذا المعرف بالاول الصريح اللغوي وهو المقابل  
للتسمية السلفية الثانية والمعرف بالثاني في اللفظ في المقابل للتسمية الثانية لكن  
لا يتحقق في ان هذا الصريح على اللفظ عندنا بالاستعمال في لسان بل يعرف كما  
شبه تعريفه عندنا كونه بغيره من استعماله في لسان السامع وتغيره ولو لم  
كافى اختلافات في اللفظ او كثرة الاستعمال في لسان السامع وان لم  
يستعمل في لسان السامع اذا كان له هو المقصود ومنه في لفظ المصنف والظاهر  
تسميته في اللفظ مع استعماله في القرآن في الجمل وكثرة استعماله في القرآن  
على ان في جبهه السمع وان التسمية ما اى المعنى الذي يترجم عن اى المعنى الذي وضع

اللفظ

قال المصنف في اولى منه افادة اللزوم بذكر اللفظ الموضع للامارة كما يعلم من علم  
البيان ومنه من اصول النقص ووجهه . . . . .  
اللفظ المذكور لان دونه لازم او وضع رتبة ما فيها الى اللفظ المذكور فافادة اللزوم ما وضع  
لا في الكتابة من اقسام اللفظ ما المعنى لا افادة بخلافه اولا في ما هو معلوم من العلمين  
المذكورين ان الذين هما محل تحقيق ذلك فقد فرقوا علم البيان الذي هو محل ذلك بالاحاطة  
بين التسمية والمجاز باللفظ في تعريفهما بذلك من ان انتقال التسمية من اللزوم  
كالانتقال في زيد طويل النجاد من اشياء من طول النجاد الذي هو طول القامة اليه و  
وفي المجاز من اللزوم الى الذي هو انتقال في رتبة اسد في الخاتم من اسد الذي هو لفظ  
النبط الى اسد كمن هذا الفرق . . . . .  
منه الى اللزوم وحينئذ يكون انتقالها من اللزوم الى اللزوم كما في المجاز بعد ان فرق بينهما  
بما فرغ عن تعريفها بانها لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ان يراد منه كلفظ طويل النجاد  
المراد به لازم معناه اي طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا من التسمية  
بجوزها ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازم والمجاز يجوز في ارادة ذلك معناه كما يجوز  
في قولنا رابت اسد في الخاتم ان يراد بالاسد الحيوان مفسر من انه لازم عند البيان ان يكون  
في المجاز قرينة . . . . .  
اما ان لم يكن وفيما به لكن من حمله عليه فهو اولى من الثاني في حسن ادعاء المصنف  
ما اقتضاه ما ذكره القرويني من ان ارادة المعنى الحقيقي كما في التسمية جازية او واجبة و  
بالحال مقتضى تعريف بن السبك في جميع الجوامع التسمية بانها اللفظ المستعمل  
فيما وضع المراد به لازم من انما واجبة وقال في المطول ان السكنا كما ذكره في موضع منه







اذني تفصيل لما فيه من الاجمال باعتبار متعلق المحل خمسة وعشرون سطر  
احد ان نعتقد بان الحساب فيه وفيما بعده ان الله تعالى موجود فقد ورد به الشرح  
لقوله تعالى موسى عليه الصلاة والسلام اني انا الله ولا عبد الاكبر العقل ان المعدوم رتبة  
اي لا يجوز ان يصدر منه فعل ولا ارادة ولا غيرهما من علم وغيره من صفات الوجود فلو  
كان الله معدوما لم يكن ان يصدر منه شيء من ذلك لكن الفعل صار منه انه هو الحادث  
للعام كما سياتي فلو كان معدوما واذا لم يكن معدوما كان موجودا وهو المسمى لان عدم  
نقص في الله منزلة عن المنفعة لا الهية ان نعتقد ان تعالى واحد في الوجود لا مركب  
فيها فهو صفة كاشفة فقد ورد بعدم وجوده الشرح لقوله تعالى حجتا على ذلك لو كان  
فيها الهة الا الله اي غير الله مع كفاية اي خرجا عن هذا النظام ان يكونا لم يفسدا  
فان كان فيهما غير الله مع ذلك موافق وجود الشريك في ان هذه الملائكة مقفلة  
في جوارها اتفاق على عدم التساوي هو كذلك فكلما وليست الملائكة عقلية وانما  
هي عادية اذ العادة المستمرة لم يبد قط اختلافا في كليهما بديهة واحدة عدم الاتفاق على  
موافقة كل لا يخرج في كل جليل حير بل في نفس كل وتقلب الافراد بالملك والغير  
فلا ينفذ بالبين في مصروف كمنه باقضي غايات التكبر فان قلت فابره على هذا مفيدة  
لكن لا اعلم قلت فتنوع في حقيقة سعاد وعدم استحقاقه التقيض فكل ما يخرج عن  
ونه غير ذلك وجود استحقاقه التقيض في الجرم على موجب وهو موجود في ذلك  
وان في عدم وجوده ان يخلص من عدم وجوده ليس العقل بانه لو كان معدوم لغيره لما  
يستند في وجوده في ذاتي بوجه في ذاته بل في ذاتي بوجه في ذاته  
فبذلك في وجوده في ذاته بوجه في ذاته بوجه في ذاته بوجه في ذاته

الشيء بارادة بجاء ففعله ان الذي ما صدر في غيره كحركة زيد وسكونه ولا بد من وقوعه انما  
لا منقطع وقومهما او عدم وقومهما روح ففما بد ان يكون احدهما مقهورا لآخر منبوع من  
مرادوه والمقصود من مرادوه من مرادوه لا يكون خالفه ولا غايبا لمن منبوع منه في  
واذا انتفى ذلك ان يكون لما كان خلق كل شيء والقبلة على كل احد لا زمان لا الحية  
وانتفا اللازم به نزم انتفا الملزوم بها خالف ولو قال المقهور يكون المالك ففعله  
فالمالك ان نعتقد ان تعالى سبب اي لا ينافي في ولا يغير فقد ورد بذلك الشرح  
لقوله تعالى ليس كشيء اذ المراد بطلان المسمى بغيره من شيء واذا لم يكن من شيء  
فليس من شيء ولا عبد الاكبر العقل لان الملائكة يجري على احد ما يجري على الآخر  
اي يجب ان يجري على احد منهما جميع ما يجري على الآخر ونفي عنه ما ينبغي على الآخر فلو  
اي مائل واد اقع انه جرى على ثمة الحدود في وفات النقص اي فيهما فهو  
معترضة بين الشبه وجوابه وهو يجري عليه ذلك ايضا كما جرى على غيره لنتحقق  
المماثلة واذا جرى ذلك عليه فلا يكون لها اذ لا اله منه يخرج فاة النقص كل مراد  
ما لم يغيره لا تنفي عنه الحدود وباتي وفات النقص فيكون المماثل وقد تقدم بعض  
وما ذكر من ان الملائكة يجب ان يجري على احد منهما جميع ما يجري على الآخر ونفي عنه ما ينبغي  
عنه مبني على مر قول الاستدلال انها المتساويان من جميع الوجود لتساويهما في  
في جميع الصفات البنوية والسببية لكن هذا الظاهر غير صحيح واللازم عدم التقدر  
فتنتفي المماثلة ومن ثم قال الفلاة السعد التفتان في مرادهم بذلك لتساويهما  
من جميع الوجود فيهما المماثلة وليس العقل على هذا ان يقال كون بين الله وغيره  
مماثلة في شيء لكان بينهما مساواة في جميع الوجود واللازم باطل المبدؤم مشد







في تبيينه ان الله قادر على كل شيء يمكن بعلم ان يوجد بقدرته ازالة زائدة على ذاته فقد  
ورد بذلك الشيخ لقوله تعالى ان الله على كل شيء موصوف باذكر بدلالة العقل قدرة  
دل عليه الدليل العقلي لان عدم القدرة نقص والقدرة صفة ازيلية  
توزن في الممكن عند تعاقبها به ناسخها ان تعتقد ان الله لا يمكن بعلم ان يوجد بزيادة  
زائدة على ذاته فقد ورد بذلك الشيخ لقوله تعالى يفعل ما يريد وقوله تعالى يفعل ما يشاء  
بمعنى ما قبله اذ المشية مرادفة للارادة ودل عليه الدليل لان عدم الارادة نقص والله  
متردد عنه والارادة صفة زائدة تحتل احد طرفي المكان من الفعل والترك بالوقوع على التتابع  
لها بمعنى ان الشيء يقع كما يريد وانما لم تحفص القدرة لاستواء نسبتها الى الطرفين  
والاعمال لانه تابع للوقوع فكس لا يادة كما ينبغي ان الله تعالى يعلم الشيء كما يقع فلا يكون  
الوقوع تابعا له والالزام الدور غاشيا ان تعتقد ان الله متكلم بكلام قائم بذاته فقد  
ورد بذلك الشيخ لقوله تعالى يقول ان يبدوا لكلام الله وقوله تعالى وكلام الله موسى  
تعالى ما دل عليه الدليل العقلي لان عدم الكلام نقص والله متردد عن ذلك ويسألني  
تعريف الكلام ما هو شيئا ان تعتقد ان الله تعالى بصير بالمعجزات بالعبارة زائدة فقد  
ورد بذلك الشيخ لقوله تعالى ان الله بصير بالعباد وقوله تعالى ان الله بما تعملون بصير  
دل عليه الدليل العقلي لان عدم البصر نقص والله متردد عنه فاني غاشيا ان تعتقد ان  
الله سميع له سمع غلات سميع زائدة على ذاته فقد ورد بذلك الشيخ لقوله تعالى قد سمع  
الله قولهم اتيناك بميثاق ان لا نعبد الا الله فقل ان الله سميع عليم فليس في ذلك  
في الله ولا في سميع غيره ان الله سميع بصير والسمع والبصر فاني زائدة  
تزيد بها الا حاط بالمعجزات والمسحوق على الا حاط بهما بالعلم ومما خلف قبلها

من الحياة والعلم والقدرة والارادة والكلام صفات السبعة اتفق على ثباتها  
ابل السنة وعلى غيرها المعجزة ما يلزم على اثبات غير الكلام منها من فقد القدم  
وهو متسغ لما لم يسمهم انكاره تعالى عالم قادر مريد مبيح بصير قيام المادة عليه  
اخرجه عن نظام المتعدي وقالوا ان ذلك بذاته لا بصفة زائدة عليها والى السنة  
ما راوا ان تعدد القدرة انما يمنع في ذاتها في الذات والصفات القدرة  
على ثباتها مقدم وانبتوا له تعالى حياته وعلمه وقدرته وارادته وسمعه وبصره زائد اكل  
منها على ذاته وما يلزم على اثبات الكلام منها من قيام الحادث بذاته تعالى على ما  
ما عندكم من ان الكلام هو المفضل لكن لما لم يسمهم انكاره ان الله متكلم بقيام المادة  
عليه اخرجه عن نظام المتقدم وقال ان الله متكلم بكلام قائم بغيره بايجاده قائم بذاته  
وابل السنة ما انبتوا الكلام النقي ايضا وهو المعنى القائم بالنقص بالمعجزات  
بالكلام المفضل اللاحق من جزو المتكلم على اطرافه المتقدم بل انبتوا له تعالى كما قاله فاني  
وهو كلامه اللافظي بمعنى خلقه والاول صفة ازيلية عبر عنها بالنظم المعروف والى الثاني  
النظم المعروف المعجزات ذلك الصفة ازيلية وما يطلق كل منها على كلامه يتفق عليه  
القرآن وقد اختلف بل يجوز ان يسمع كلام الله النفسي فذهبنا شعري الى انه  
يجوز قياسا ان يسمع على الدور في كلامه يجوز روية ما يسمع بحسبهم وعرض فخرج جماع  
اليس بصوت بل وقع معناه موسى ولحمه عليه الصلاة والسلام بان الكلام واختار  
بذاتية اسم الغزالي وعليه استدلال المعجزة بقوله تعالى وكلام الله موسى تعالى ما ذهب  
الماتريد الى انه يجوز ان يسمع وانما يسمع المفضل الذي عليه الخلق في حل واختار بانه  
كلام من حيث انه سمع بصوت تولى الله خلقه من غير كسبه انا من فاته او من يسمع



الجماعات. ثالث عشر بان تعقد انه تعالى لا يجزئ في العلم امر اى لا يوجد منه شئ  
لا بقدرته و ارادته وحكمه اى قضائه الذى هو بمعنى ارادته عند الاستعوى كما  
صرح به في شرح المواقف فعطفه عليها لما كيد المناسب للنام فقد ورد بذلك  
الشرح بقوله تعالى وما تفسد من ورقه الا يعلمها ان يراى بايتها وسوداجية  
في ظلمات الارض ولا يلبس الا في غيب مبين اى غيبه تعالى على احد  
التفسيرين فيه اذا المقصود منها الاخبار بانه تعالى يخط بل لا يوجد من العالم وذلك  
مستقيم لمذ غيبه على استراره اما ما انشئت في رضى الله تعالى عنه بقوله القدية اذا استأمر  
اعلم خبوا اى اذا سموا ان الله تعالى عام بكل لا يوجد من العالم قبح وجوده على لا يوجد  
عليه منهم ان يقولوا بانه لا يوجد شئ في العالم الا بقدرته و ارادته وذلك انه اذا كان  
كذلك كان هو موجوده ذات دون غيره كتوقف الابد على العالم بالموجود قبل وجوده  
على لا يوجد عليه اذ موافاة الوجود وهو منسوب الى الموجود بالقصد وقصد فاة الوجود  
ليس توجبه خواجه لا يوجد بخلاف الكسب الواقع من العبد بالتوقف على ذلك اذ  
يسن وفادة الوجود في كنه القصد بالمال واذا كان هو الموجود كانا والقادر المريد  
على لا يوجد من عالمه وان نرى به الخذر ما في ودل عيبه ليس العقل. تعالى هو  
موجوده عام كمرز و. لم امر اى وجوده من شئ غير قده و ارادته بان وجوده  
بقدرته خيره و ارادته كان تقوى لا يبراه على ابد و ذ. نقص و الله فخره من فاعلم من  
ذلك ان قده العبد و ارادته لا تأثير لمانى ايجاد فعله خلافا لما قرئنا و انما الله هو الموجود  
لا بقدرته و ارادته لكن عجب كسب العبد بعرف قده و ارادته اليه الذى هو سبب  
لا يجاد الله بقدرته و ارادته يجعله ولو لا قطع لسبب عن السبب فالفعل مقدره

تعالى بالايجاد والعبد بالكسب: نسب الفعل اليه فيرتب الثواب على الطاعة والعقاب  
على المعصية وهو متصف بما بالفتح دون الابد اذ اى مؤمن بالله تعالى المتصرف في كلمة  
لتصرف المطلق فانهم اربع عشر بان تعقد انه تعالى مثيب لعباده الصالحين  
على عملهم ومثاقب لعباده مذنبين على ذنوبهم اى ان ذنبت يقع منه تعذيب ايقمه  
فقد اخبر تعالى بذلك بقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره اى برا ثوابه اقرانية اى فيها  
وسر من يعمل مثقال ذرة خيرا يره اى برا عقابه ويدرس عيدا ايضا ما ذكره بقوله ان انزلت  
والعقاب ولم يثبت اى يتعامنه تعالى له اى لا يجوز تعالى ان يفعل من اى شئ من لها  
لكن لم يجوز ان يفعل من ماله ووجهه انا امر وانتهى والتوفيق لا يجره فذلك ان لا يبل منه على  
يتبع منه ما ذكره و هذا دليل انما على كنع دل ليس العقل ان ذكرك على بسيل الوجود  
عليه انه لا يجب على الله شئ فله انا به المذنبين وعقاب الله لئلا يوقع  
منه ذكرك كما خيره بعكس وهو لا يخاف كما تقدم نعم المذنبون بغير التبرك  
قد يغفر لهم فدا يعاقبهم كما اخبر بذلك بقوله ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دونه  
ذلك لمن يشاء فهو مختص بمومات العقاب فامس عن بان ان لو من بالمال يحكم  
فقد ورد به الشرح لقوله تعالى مشير الى ذلك ان الرسول بالانزال اليه من ربه  
والمؤمنون معطوف على الرسول كل من الرسول والمؤمنون امن بالله و ملائكته وهم  
عند جبره المسلمين اجسام نورية تظهر في صور خفاقة وتقوى على افعال شاقة والاراد  
بالايمان بهم الايمان بانهم موجودون وان عباد الله وانهم لا يوصفون بذكورة  
ولا بانوثة وانهم معصومون لا يصدر عنهم ذنب اصلا ولا يردوا بليس للغير لانه  
من الجن ما منهم فالاستغناء في الالة اما منقطع او متصل باعتبار شمولهم



له تغليبها ولا ماردوت وماردوت ان قلنا بانها ملكا لانها لم يصدر عنها  
ذنب وتعليمها الناس السحر ان كان بامر الله ابتلاهم وتميزا بين المجرمة على  
ان تعليم السحر لا خراز عنه ليس ذنب بل هو طاعة سادس عشر ما ان تؤمن بجميع  
كتبا الله التي نزلها على الانبياء فقد ورد به السبع لآية الابقه فان فيها بعد سبعون  
منها وكتبه وعدتها مائة كتاب واربعة كتب كما ورد في بعض طرق حديث ابي هرقل  
يا رسول الله كم كتابا انزل الله فقال مائة كتاب واربعة كتب انزل الله نبيت حين جيفة  
وعلى نبي ثمانين صحيفة وعلى ابراهيم عند صخايف وعلى موسى قبل التوراة عن سبعين وانزل  
التوراة واربعة وخمسة والفرقان اخرج ابن جبريل وبقرة والمراد بالابايمان بما لا يدان  
بان الله تعالى انزلها على الانبياء تفصيلا فيما ورد به الفرقان على الوجه الوارد به من انزال و  
استدانة عن موسى واربعة وخمسة والفرقان على اود والفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم  
وصحفا على ابراهيم وصحفا على موسى واربعة وخمسة والفرقان على اود والفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم  
على تفصيل الجبر انما اذ هو اخذ ولا ياتي في الاقفا وديات ولها كلاما  
هم ان الله القاييم به في واحد وان تعددت باعتبار كما نظم المقرور والمسموع  
الله عليه السلام في الكلام الله ايضا كما مر وجه الاعتبار كان بعضها افضل من بعض  
على امر في الحكم على اسم الله انما نظم وهو ما منح الجميع ما تلاوة وكتابة والحكام  
والوعد في الاقفا **فقد ورد به السبع**  
**لقد ورد بعد ما سبق من الآيات السابقة وكتبه ولا حاجة لذكرها هنا**  
جميع ما ورد بين احد من رسد باريا ان بعض الاقر معبد وارسد بالهذه  
التي هي مدتها في القوتية اذ في النبي وارسد على القول بعدم ترادها

لعدم

لعدم التعرض فيها للنبيا غير الرسل فخم عليه لمحتون بارسل فيما وعلى هذا  
القول ما ورد في عدد وخم في حديث ابن جبريل ان عدد الانبياء مائة الف واربعة  
وعشرون الفا وان الرسل منهم ثمانمائة وثلاثة عشر وفي حديث رواه الامام احمد  
في مسنده بسند ضعيف ان عدد الانبياء مائة الف واربعة وعشرون الفا  
وان الرسل منهم ثمانمائة وخمسة عشر وفي حديث رواه ابو يعلى في مسنده بسند ضعيف  
ان عدد الانبياء ثمانية الف وثمان مائة واربعة وخمسة عشر في الاقفا  
لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذ المراد ما يدل على انه غير مراد وقد دلت رواية الزيادة  
على ان رواية النقص لا تعتبر مفرها والمراد بالابايمان بما لا يدان  
في دعوى النبوة وان الرسل منهم سادس قون في دعوى الرسل وانهم ابقوا الى منهم  
ما امروا بتبليغه تفصيلا فيما فصل منهم في الفرقان واخذ في غيره وان ورد بعد وهم  
الاخبار ان بقية بان بعضها ضعيف لا يعول عليه وبعضها خبر احاد ولا يكفي في  
الاعتقاد ويات وانهم معصون والمراد بكونه معصونين على الراجح اذ لا يصدر  
عنهم ذنب ولو صغيرة سموا قبل البقرة او بعدا وقيل المراد به غير ذلك  
وح كما ورد بما يقتضي صدوره عنهم فتوكل ومن احسن ما قيل في تأويل ما قاله الجليل  
حسنات الابراهم المقربين ثمان مائة وان تؤمن وجوب البعث اي  
احيا الله تعالى الخلق يوم القيمة بعد قيامهم بان يعيد ابدانهم باجزاء وعوارضها  
كما كانت بعد اعدائها على الصحيح وقيل بعد تفريق اجزائها ويدخل فيها الارواح  
بان يامر الله فيل ان ينفخ في الصور بعد جمع الارواح فيه فتدب كل روح الى بدنها والنفوس  
بان يجيء بهم يوم القيمة لا عرض والحى بهذا خبر بوجودها انا البعث فلقوله تعالى











من الانبياء والملوك على غيرهم استقلالاً اذ هما حقهما فلها الانعام بهما على غيرهم  
انتهى **وبعد** هي من الظروى المنقطعة عن الاضافة ويجوز فيها البناء على الظم  
على نية معنى المضاف اليه والنصب على نية لفظه واتي بها افتد بغيره  
وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم باني باصلها في خطبه وهو اما بعد بديل  
اتصال القابتا لهما اللانتم اتصالهما غالباً بتا لي تلوا اما الذر هو واحدة  
اسباب ذكره في كتب النجومها نحو بعد من كل ظرف معمول لاما والفعل الذر  
هو في من جملة ما نابت عنه وهو بها يمكن من شئ قولان ولا يصلح ضمها يمكن  
شئ بعد الحمد والصلاة والسلام **فهذه** الامور الحاضرة في الذهن ادنى  
الخارج **مقدمة** بكسر الدال من قدم اللانتم بمعنى تقدم ابفتحها على قل من قدم  
المتعدى الى متقدمة او مقدمة لما شئت عليه مما يقتضي تقدمها او استحقاق  
بـ تقدمها على غير ما يجوز ان تكون المكسورة الدال من قدم المتعدى على  
معنى انها مقدمة من فهمها على غيره ثم وصف المقدمة بوصفين يقتضي اولها ان  
الامور التي هي اسما بالفاظ وثانيها انها معان وان امكن تاويل كل ما يرجع  
به الآخر فقال **على سبيل الاختصار** بالانفاضة البليانية اي على طريق سوال  
ختصار الذي يودي بالفاظ مع ما تورد مع التطويل مع عدم الملل المودى  
اليه **في الكلام على البناء** اي بسم الله الرحمن الرحيم **والحمد** اي الحمد لله  
الحامى بها في ابتداء الامور والبيان لتحصيل الكبرياء والكلام على الحمد والشكر  
والمديح لغة وعرفاً منسوبان نزع النافض **فان** **فات** الكلام على الحمد  
من جملة الكلام على الحمد فام صح به مع معمول ما فتد **فات** ثلاث رة

الى ان الكلام على الشكر والمدح انما اخذ من الكلام على الحمد الذي هو من جملة  
الكلام على الحمد المقصود هو الكلام على البسملة اولاد وبالذات من هذه  
المقدمة مع بيان النسبة اي مصحح ياذك بذكر الكلام المبين للنسبة  
بينها اي بين هذه الثلاثة باعتبار ما صدقها المتخذ ذلك من الكلام على تعاليها  
المبينة لمفهومها ومع اي مصحح ياذك ايضاً بذكر فريد اخر لا تعلق لها بما قبلها  
ولذلك وصفها بما يظهر به حكمة ذكرها مع ذلك مع عدم تعلقها به فقال مهمة  
من عرف نفعها في العلوم وفي الدين من اسم الشئ اذا جعله متها اما البسملة  
فالكلام عليها مشحون في اربعة مقاصد وخاتمة المقصد الاول في الكلمة الاول منها  
ومى الباء وقد ذكر بقوله فاكبا التي فيها لا غير ما يتعلق بها اربعة مباحث الاول  
فيما نفيده من المعاني فذكر انما مفيدة للاستعانة باسم الله او للمصاحبة  
له على وجه التبرك وقد اختلف في ايها الاول في قيل الاستعانة لان  
البا المفيدة لها هي الداخلة على الالف الفعل التي لا يوجد الا بها كما لبا في كسبت  
بالفعل فكان الفعل لم يكمل بـ عام مصدراً باسمه قولاً باسمه تعالاً منزلة  
الالة وحاصلة انحاء تمل على جعل الموجود كفوات كما لـ منزلة المعدوم  
ومثل بعد من المحنات وقيل المصاحبة على الوجه المذكور وهذا اظهر  
من الاخلال بالادب المشعوب الاول من جعل اسم الاله مقصود  
الغير كالذات مع ان المقصود من جعلها لالفعل يرجع الى ذلك لان  
ذلك انما هو باعتبار انه يتوسل اليه ببركة وذلك راجع الى اذ كرر لمان المقصد  
بذلك الرد على المشركين في ابتدائهم باسم الله تعالى وهم



انما كما لو استبدون بها على الوجه المذكور فينبغي ما خلا خط ذلك في الرد  
عليهم ولان الباعين اذ دل على ما يستلزم جميع اجزاء الفعل بسم الله  
منها اذا كانت للاستعانة ولان مصاحبة اسمها على وجه التبرك  
امر مكشوف يفهمه كل احد ممن سبقت في امور والتاويل المذكور في كونها  
للاالة لا يستدعي اليه الا ينظر دقيق البحث الثاني في متعلقها الواجب  
لها كل جاز فليجيب ان يكون له متعلق متعلق فيوصل الى عمل المصدر النصب في  
محل محروقة فهو المتعلق به في الحقيقة لكن كونه الواسطة في تعلقه باطلاق عليه  
متعلقا مجازا وقد يطلقون على مجموعهما انه متعلق لكن ان استقر معنى المتعلق  
فيه وفهم منه بان كان خبرا او صفة او صلة او حالا وجب حذف المتعلق ايضا  
مقام ومن ثم اعطى حكم في الاعراب على المشهور وسمي جنسها ظرفا مستقرا والا  
لم يجب حذفه لسمي ظرفا لغوا وحينئذ قالوا المذكورة يجب ان تكون متعلقة  
بعامل محذوف من اللفظ ثابت في التقدير باسم مصدر او فعل ثم اطلقوا  
كونها مقدما لكل منهما على الباقي في التقدير او مخرجا عنها في وجه الوجه الثاني فهذه  
اربعة اقسام ثم اما ان يجعل كل منها من اداة الابداء ونحوها اداة التاكيد  
وكونه من كل دال على الفعل الذي جعلت البسطة مبتدأ فيضربان فيها فتكون  
الاقسام ثمانية وذلك كقولك ابتداءى وابتهى او بالفي او او كلف  
مقدما او مخرجا على الوجه الثاني وسياقي ما هو الاول من ذلك وتقدره اى  
ومع تقدير المتعلق فعلا من احدى المادتين المذكورتين محل مجموع الجار  
والجور نصب اى منصوب على المفعولية بالفعل المذكور ويجوز ان يجعل

محلها منصوبا على الحالية ببناء على المشهور السابق وعلى المفعولية بالحال  
المقدرة وهي مستعينة او مصاحبة على وجه التبرك على مقابلة ثم في الحكم على  
محل مجموع الجار والجور بالنصب هنا وبالرفع او بالنصب فيها باي يجوز ان  
المحكوم على محله ذلك حقيقة الجور لكن لكون الجار كالجاء منه جعل الحكم على  
المجموع وتقدره اى ومع تقديره المتعلق اسما مصدر من احدى المادتين  
المذكورتين محلهما اى محل مجموعهما نصب ايضا على امر في الفعل لكن جعل  
الاسم هنا مبتدأ خبر محذوف تقديره حاصل مثلا هذا هو الموافق لما قبل  
ان يريد بالتعلق فيه التعلق الاصطلاحي المتقدم تقديره وهو المتبادر وان  
اريد به ما يشتمل تعلق الخبر او معموله بالمبتدأ فمحل مجموعهما رفع اى مرفوع على الجزئية  
بناء على المشهور السابق من انه المحكوم عليه بعد حذف متعلقه الذي كان  
اسما هو الخبر او فعلا جزء الجزاء الجزاء ايضا مقامه في فهم مغايرة ومن ثم كان حذف  
واجبا اتفاقا محل مجموعهما نصب اى منصوب على المفعولية ببناء على القول  
المقابل للمشهور القابل بانه معمول للخبر المحذوف وجوبا كما ذكرنا من فهم  
مغناه منه فهو وان كان مضمنا الوجوب المحذوف ونسبة جميع الجار و  
والجور ظرفا مستقرا اتفاقا لا يقتضى عند هذا القابل الحكم عليه بانه الجزاء كازعم  
القابل للمشهور ونحوه ان محذوف رفع ولا يرد عليها اى على الوجهين لتقدير  
اسما مصدر الزوم ما هو متمنع لها من حذف المصدر وابقا بالنصب اى  
مع بقا عمله في معمول الذي عمل فيه اما مباشرة اى بلا واسطة على الوجه الاول المبني  
على المشهور من انه خبره لان العامل في الخبر مبتدأ على الراجح او بواسطة



اي بواسطة عمل في العالم فيه على الوجه الثاني في المقابل للمشيهور من ان معمول  
الجزء المعمول على الراجح كما عرفت ومعمول معمول الشيء معمول لذلك الشيء  
هذا هو الظاهر في تقرير الايراد وموافقة لما عرفنا كان هو المراد فجاوب ان حذف  
المصدر مع بقا عمله ليس مستغنا على الاطلاق وانما يمنع منه حذفه مع بقا عمله  
من حيث كونه مصدرا وهو رفع الفاعل ونصب المفعول من حيث كونه مبتدئا واللا  
لا يمنع حذف المبتدئ مع بقا خبره وهو جازا اتفاقا على ان يكون معمول معمول  
الشيء معمول لذلك الشيء باطل واللازم ان يكون المضاف اليه معمول  
للعامل في المضاف وهو باطل اتفاقا ولينسبنا امتناع حذف المصدر  
مع بقا عمله مطلقا فلا يرد ايضا لان معمول هنا جار مجرور ومن قواعد علم المشهور  
ان الظرف والجار والمجرور اي مجموعهما يتوسع اي يجوز فيها ما اى الحكم الذي لا  
يتوسع اي يجوز في غيرهما لكثرة ورودها في الكلام نعم هذا الجواب متعين في دفع  
مثل هذا الايراد على الوجه الذي سبق تخيره على تقدير من جعل محل الجار والمجرور  
منصبا على المفعولية بالمقدر والجزء محذوف فانه لا يلزم له ولا يخص منه الا بالجواب  
المذكور **نقطة** قد عرفت ما في الكلام المصنف في هذا البحث وان قدرا على  
وجه يصح في الجملة لكني رايت نسخة من هذه المقدمة عليها خط المؤلف مصاحا فيها  
ما في هذه وكلفها متعلقة بمحذوف الماسم خبر مبتدأ محذوف او فعل مقدر مأكلا منها  
اي من المبتدأ او الفعل او موحدا كقولك ابتدأ اي كايين او ابتدأ في تقديره فعلا  
محل الجار والمجرور نصب وتقديره اسماء محلهما نصب ايضا بالجزء المحذوف فيقول رفع  
يجعلها ما يثبت عن نحو كايين وقد يقال كيف يصح ذلك مع تعلقها بنحو كايين

المقتضى للنصب

المقتضى للنصب في كل ابا متعلقة بابتدأ المحذوف اي ابتدأ بسم الله  
كايين ورد بانه يلزم حذف المصدر وابقا معمول واجيب بان الظرف والجار  
والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما انتهى وكلام في هذه في غاية الحسن لكن قوله  
فيهما وقد يقال الى اخره استبعاد للجمع بين النيابة المقتضية للرفع والتعلق وب  
المقتضى للنصب وجوابه منع استبعاد ذلك فيكونان في محل رفع على الخيرية علما



44

